الأمم المتحدة

A/80/81–E/2025/62

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
29 April 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثمانون
البند 18 من القائمة الأولية*
التنمية المستدامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
دورة عام 2025
25 تموز/يوليه 2024 – 30 تموز/يوليه 2025
البند 6 من جدول الأعمال
المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام**

موجز

وفقا لقرار الجمعية العامة 1/70، يقدم هذا التقرير لمحة عامة عالمية عن التقدم المحرز منذ عام 2015 نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة باستخدام مدخلات من أكثر من 50 منظمة دولية وإقليمية. والبيانات التي يتضمنها هذا التقرير مستمدة من المؤشرات الواردة في إطار المؤشرات العالمية الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، واعتمدته الجمعية في 6 تموز/يوليه 2017 (انظر قرار الجمعية 313/71).

* A/80/50.

** قُدّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

25-06745 (A) 090525 230525

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير لمحةً عامة عالمية عن التقدم المحرز في السنوات العشر منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في عام 2015، ويسلط الضوء على مجالات يلزم فيها اتخاذ إجراءات حاسمة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ووفقًا للبيانات المتاحة، فإن العالم يمضي على المسار الصحيح أو يحرز تقدمًا معتدلًا في تحقيق 35 في المائة من أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 137 هدفًا. ولم يكن التقدم المحرز في تحقيق 47 في المائة من الأهداف كافيا، وحدث تراجع عن خط الأساس لعام 2015 فيما يتعلق بما نسبته 18 في المائة. ومع تبقي خمس سنوات فقط على الموعد النهائي المحدد وهو عام 2030، هناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود لتبديل مسار هذه الاتجاهات، كما يعاد تأكيده في هذا التقرير.

2 - وفي حين كان التقدم المحرز متفاوتاً ومحدوداً في العديد من الأهداف، فإن الإنجازات الملحوظة في مختلف المناطق والبلدان تثبت أن التغيير ممكن. فمنذ عام 2015، انخفض الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم على الرغم من التأثير العميق للجائحة العالمية، وانخفض عدد الأشخاص المصنفين ضمن فئة العمال الفقراء بمقدار 20 مليون شخص. وتمت للمرة الأولى تغطية أكثر من نصف سكان العالم (52,4 في المائة) ليصبحوا مشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية في عام 2023، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 42,8 في المائة المسجلة في عام 2015. ولكن على الرغم من التحسن، لا يزال هناك أكثر من 700 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع، ويظل خطر الوقوع، أو العودة إلى الوقوع، في براثن الفقر، مرتفعا، بسبب الصدمات والأزمات المركّبة.

3 - ومنذ عام 2015، كان التقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة متباينًا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاعات المستمرة والأزمات الغذائية العالمية والتحديات المتعلقة بالمناخ. وتشمل التحسُّنات الملحوظة انخفاضاً في حالات تقزم الأطفال وهزال الأطفال، وارتفاعاً متواضعاً في التنوع الغذائي بين الأطفال الصغار. إلا أن معدلات الجوع وانعدام الأمن الغذائي تزايدت، حيث يعاني أكثر من 750 مليون شخص من الجوع ويواجه أكثر من 2,3 بليون شخص انعدام الأمن الغذائي. ولا يزال صغار المنتجين يكسبون أقل بكثير من المزارع الكبيرة. على الرغم من وصول الإنفاق العام على الزراعة إلى مستوى قياسي بلغ 701 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في عام 2023، فإنه لا يزال يمثل أقل من 2 في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي، مما يعكس الحاجة إلى زيادة الاستثمار والإجراءات العاجلة لتدعيم المنظومات الغذائية.

4 - وخلال الفترة بين عامي 2015 و 2023، أدى التقدم في مجال الرعاية الصحية إلى بقاء المزيد من الأمهات على قيد الحياة أثناء الولادة، وعاش المزيد من الأطفال بعد بلوغهم سن الخامسة: إذ انخفض معدل وفيات الأمهات من 228 إلى 197 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي، وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 43 إلى 37 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي. وانخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 39 في المائة منذ عام 2010، في حين تمت الوقاية من 2,2 بليون حالة إصابة بالملاريا ومنع 12,7 مليون حالة وفاة بسبب الملاريا منذ عام 2000. وارتفعت النسبة المئوية للشباب الذين يكملون المرحلة العليا من التعليم الثانوي من 53 في المائة في عام 2015 إلى 60 في المائة في عام 2024، كما أن مهارات القراءة والكتابة آخذة في التحسن. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك تضييق مطرد للفجوات بين الجنسين في التعليم. إلا أن نظم التعليم لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، كما أن

نتائج التعلم آخذة في تراجع. ومن بين كل خمسة شباب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) في جميع أنحاء العالم، هناك واحد خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، وبالتالي تضيع عليه فرص اكتساب المهارات والدخول في القوى العاملة. ويرجح بأكثر من الضعف أن تقع الشابات داخل هذه الفئة مقارنة بالشبان.

5 - والتقدم المحرز في مجال المساواة بين الجنسين متفاوت وغير كافٍ. ومع أن زواج الأطفال قد انخفض على الصعيد العالمي، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى التقدم المحرز في جنوب آسيا، فإنه لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولا تزال المرأة تؤدي أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بمقدار يزيد 2,5 مرة عن تلك التي يؤديها بالرجل، وتواجه تحديات في ممارسة صوتها السياسي وفجوات مستمرة في الحقوق المتعلقة بالأراضي والوصول الرقمي. وتشغل النساء الآن 27 في المائة من المقاعد البرلمانية، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 22 في المائة المسجلة في عام 2015، كما أنهن يشغلن نسبة 35 في المائة من المناصب في الحكومات المحلية. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه المتوسطات العالمية تخفي انخفاضا يبعث على القلق في معدلات المشاركة السياسية للمرأة في كثير من البلدان.

6 - ويواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات كبيرة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والتكنولوجيا والعمل اللائق، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والعزلة الاجتماعية. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2030 تسريع العمل بما يصل إلى 65 ضعفًا، خاصة فيما يتعلق بتسهيلات الوصول والحماية الاجتماعية والجهود الرامية إلى مكافحة التمييز. ويجب أيضاً أن يكون هناك تتبع أفضل للبيانات.

7 - وتحسنت إمكانية الحصول على مياه الشرب المدارة بأمان، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الأساسية المدارة بأمان. وفي الفترة بين عامي 2015 و 2023، ارتفعت نسبة إمكانية الحصول على الكهرباء من 87 إلى 92 في المائة، وارتفعت نسبة إمكانية الحصول على وقود الطهي النظيف بنسبة 16 في المائة. وتحسنت حوكمة الحد من مخاطر الكوارث على الصعيد المحلي، حيث أفادت 110 بلدان بأن لديها استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث. وزاد متوسط حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من حوالي 25 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 44 في المائة في عام 2024 في مختلف الوحدات الأحيائية البحرية والبرية وفي المياه العذبة والمناطق الجبلية.

8 - وعلى مدى العقد الماضي، كان التقدم المحرز فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والعمل اللائق للجميع متفاوتاً. وكان هناك انخفاض حاد في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي العالمي بنسبة 3,8 في المائة في عام 2020، تلاه تعاف في النمو بنسبة 5,5 في المائة في عام 2021. وتباطأ النمو إلى 1,9 في المائة في عام 2023، ويقدَّر أن يتحقق نمو متواضع بمعدل 2,0 في المائة في عام 2024، في حين يتوقع أن يصل المعدل إلى 1,5 في المائة في عام 2025. ورغم أن معدل البطالة وصل إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 5,0 في المائة في عام 2024، فقد ظل معدل العمالة في القطاع غير الرسمي مرتفعا. وعلاوةً على ذلك، ظلت احتمالات بطالة الشباب أكبر بثلاثة أضعاف من احتمالاتها للراشدين الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا، مع تأثر الشابات بشكل غير متناسب. وبلغت نسبة مستخدمي الإنترنت في عام 2024 حوالي 68 في المائة من سكان العالم مقارنة بنسبة 40 في المائة في عام 2015، ولكن بقي 2,6 بليون شخص غير متصل بالإنترنت. وبلغت نسبة مستخدمي النطاق العريض المتنقل 92 في المائة من السكان.

9 - ولا تزال الإجراءات المتعلقة بالمناخ أقل بكثير من المستوى المطلوب للوفاء بالالتزامات بموجب خطة عام 2030 واتفاق باريس. وتخطت درجات الحرارة العالمية عتبة 1,5 درجة مئوية في عام 2024، الذي كان أشد الأعوام حرا على الإطلاق. وتبلغ مستويات ثاني أكسيد الكربون مستوى يزيد 151 في المائة عن مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، وهو أعلى مستوى منذ أكثر من مليوني عام، في حين تستمر مخاطر تحمض المحيطات وانقراض الأنواع في الارتفاع.

10 - وشهد السلام والأمن، وهما عماد التنمية المستدامة، تدهورا حادا. فقد ازدادت النزاعات من حيث وتيرتها وشدتها ومدتها، مما أدى إلى إزهاق الأرواح وتدمير سبل العيش. وبحلول نيسان/أبريل 2024، كان أكثر من 120 مليون شخص قد هجّروا قسراً، وهو أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام 2015. وبوجه عام، فإن التقدم المحرز في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة بطيء للغاية، ولا تزال هناك ثغرات مستمرة فيما يتعلق بإمكانية اللجوء إلى العدالة، والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، وعملية صنع القرار الشاملة للجميع.

11 - ومنذ عام 2015، ارتفع عدد البلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ممتثلة بالكامل من 70 إلى 89 بلداً، وتغطي هذه المؤسسات الآن 55 في المائة من سكان العالم. إلا أن عدد حالات القتل الموثقة للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين ظل مرتفعًا بشكل يثير الجزع، حيث أبلغ عن 502 حالة على الأقل في 44 بلدا في عام 2024. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الرضا عن الخدمات العامة (67 في المائة بالنسبة للخدمات الإدارية، و 58–79 في المائة بالنسبة للتعليم، و 57 في المائة بالنسبة للرعاية الصحية)، فإن حقيقة أن 45 في المائة فقط من الناس يعتقدون أن نظمهم السياسية تقوم بالاستجابات المطلوبة تكشف عن استمرار النقص في الثقة والتمثيل. وظلت معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة دون تغيير منذ عام 2015، مما يؤكد ركود التقدم فيما يتعلق بالعدالة. إلا أن موثوقية الميزانية تحسنت في فترة ما بعد الجائحة، حيث انخفضت انحرافات الإنفاق من 12,6 في المائة في عام 2020 إلى 9,6 في المائة في عام 2023.

12 - وحدثت زيادة في التدفقات المالية إلى البلدان النامية من المصادر الرسمية والخاصة على حد سواء. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 11 في المائة بين عامي 2023 و 2024، ليصل إلى 1,4 تريليون دولار، في حين زادت تدفقات التحويلات العالمية بنسبة 3 في المائة بين عامي 2022 و 2023، لتصل إلى 861 بليون دولار. وفي عام 2023، بلغت تكاليف خدمة الديون للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مستوى قياسيًا مرتفعًا هو 1,4 تريليون دولار، مدفوعة بعقد من ارتفاع الديون الخارجية وارتفاع أسعار الفائدة وضعف العملات المحلية. وارتفعت مدفوعات سداد أصل الدين إلى 950,9 بليون دولار، بينما قفزت مدفوعات الفائدة بنسبة 37,1 في المائة إلى 405,3 بلايين دولار – لتصل كلتاهما إلى ذروة غير مسبوقة على الإطلاق. ونتيجةً لذلك، ارتفعت نسبة خدمة الديون إلى الصادرات إلى 14,7 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويؤدي هذا العبء، إلى جانب الفجوة الاستثمارية السنوية البالغة 4 تريليونات دولار فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، إلى تقليص مخصصات الميزانية الوطنية للخدمات الاجتماعية وإعاقة التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

13 - ومن الإنجازات الرئيسية فيما يتعلق بتنفيذ خطة عام 2030 التحسن الملحوظ في توافر البيانات، مما عزز قاعدة الأدلة اللازمة لصنع السياسات. إلا أنه يتعين القيام بالمزيد بالنظر إلى الفجوات الحالية في التصنيف. وفي عام 2024، أقرّ المشاركون في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات إطار عمل ميديلين

بشـــأن البيانات من أجل التنمية المســـتدامة بغية تعزيز نظم البيانات العالمية من أجل التنمية المســـتدامة. ويتضـــمن الإطار دعوة لتحديث منظومات للبيانات، وتعزيز الحوكمة الشـــاملة، واســـتخدام مصـــادر بيانات متنوعة وموثوقة لدعم عملية صـنع القرار. وينصـب التركيز على الحاجة إلى زيادة الشراكات والابتكار وبناء القدرات لضـمان إمكانية الوصـول إلى البيانات وإمكانية استخدامها وموثوقيتها. ويظل التمويل هو أحد التحديات الرئيسـية، لا سـيما بالنسـبة للبلدان المنخفضـة والمتوسـطة الدخل التي تواجه صـعوبات في إنتاج بيانات عالية الجودة في حينها. وهناك حاجة إلى استثمارات واسعة النطاق وطويلة الأجل من مصادر محلية ودولية على حد سواء، ولا غنى عن الإرادة السياسية والتمويل المستدام لاتخاذ إجراءات فعالة قائمة على البيانات.

14 - وفي خضـم اشتداد حدة التغير المناخي والتوترات الجيوسياسـية والصـدمات الاقتصـادية والهشاشـة المتزايدة، فإن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة لا يرقى إلى الحجم أو السـرعة المطلوبين. ومن الضـروري اتخاذ إجراءات عاجلة لتبديل مسـار الاتجاهات المقلقة وتعزيز المكاسـب التي تحققت بشـق الأنفس. ونظراً لعدم كفاية وتيرة التقدم المحرز فيما يخص 47 في المائة من الغايات، والتراجع فيما يخص 18 في المائة، هناك خطر ألا يتحقق أكثر من ثلثي الأهداف. وتعد التحولات السـتة المتفق عليها بشـكل جماعي، والتي تم تحديدها لآثارها الحفازة والمضـاعفة على نطاق أهداف التنمية المسـتدامة، أسـاسـية لدفع التغيير التحويلي على الصعيد القطري، وتحديدا فيما يتعلق بما يلي: (أ) المنظومات الغذائية؛ (ب) الحصول على الطاقة والقدرة على الحصـول عليها بتكلفة ميسـورة؛ (ج) الربط الرقمي؛ (د) التعليم؛ (هـ) فرص العمل والحماية الاجتماعية؛ (و) تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث.

15 - ويعاد التأكيد على التنمية المسـتدامة بوصـفها ركيزة أسـاسـية للتعاون المتعدد الأطراف في كل من الإعلان السـياسـي المنبثق عن مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المسـتدامة الذي عقد في عام 2023 وميثاق المسـتقبل الذي اعتُمد في عام 2024. وهذان النصـان لهما دور حيوي يؤديانه في تأطير الجهود المسـتقبلية للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في إطار خطة عام 2030 وتسـريع وتيرة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

16 - ويمثل العمل المتعدد الأطراف المسـتدام عنصـرا أسـاسـيا لإبقاء الأهداف ضـمن نطاق الوصـول. وسـيكون المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، والتقييم الثاني لنتائج مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية، ومؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، ومؤتمر الأمم المتحدة لعام 2025 لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المسـتدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واسـتخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ومؤتمر قمة مجموعة العشرين، والدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ، بمثابة منابر اسـتراتيجية في حينها للنهوض بالجهود الجماعية بشأن خطة عام 2030.

ثانياً - التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2025

17 - كما هو مبين في الشكل الأول، فإن التقدم المحرز يمضـي على المسار الصـحيح (20 في المائة) أو بوتيرة معتدلة (15 في المائة) فيما يتعلق بـــ 35 في المائة من الغايات البالغ عددها 137 غاية التي تتوافر عنها بيانات بشـأن الاتجاهات ومدخلات إضـافية من الوكالات الراعية. وعلى النقيض من ذلك، لم يُحرز سـوى تقدم هامشـي (29 في المائة) أو لم يُحرز أي تقدم (18 في المائة) في 47 في المائة من الغايات. ومما يثير الجزع أن 18 في المائة من الغايات أظهرت تراجعا دون مسـتويات خط الأسـاس لعام 2015.

الشكل الأول

تقييم التقدم الإجمالي على مستوى الغايات مع البيانات المتعلقة بالاتجاهات (2025 أو أحدث البيانات)

(بالنسب المئوية)

18 - وعلى مدى العقد الماضي، تم إحراز تقدم في تعزيز نظم البيانات لدعم رصد الأهداف، على النحو المبين في الشكل الثاني. وأُدخلت تغييرات رئيسية في عام 2025 في إطار الاستعراض الشامل لإطار المؤشرات العالمية، الذي أقرته اللجنة الإحصائية، من أجل أن يعكس بشكل أفضل التحديات الراهنة، بما في ذلك تغير المناخ وعدم المساواة والتحول الرقمي. وقد أدت هذه التحديثات إلى تعزيز قدرة البلدان على تتبع التقدم المحرز وتوجيه وضع السياسات والاستثمارات على أساس الأدلة.

الشكل الثاني

نسبة البلدان أو المناطق التي تتوافر عنها بيانات (ما لا يقل عن نقطتين من البيانات منذ عام 2015)، مع مقارنة قاعدة بيانات عام 2019 بقاعدة بيانات عام 2025، حسب كل هدف من أهداف التنمية المستدامة

(بالنسب المئوية)

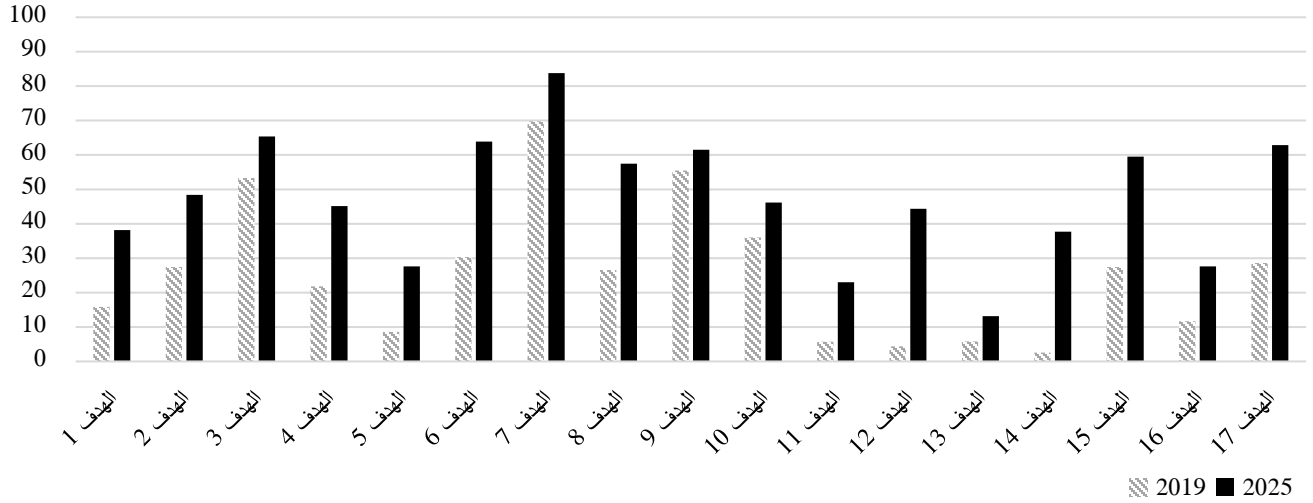

19 - ويستند الجزء المتبقي من هذا الفرع إلى البيانات المتاحة لتقديم لمحة عامة عن كل هدف من أهداف التنمية المستدامة مع التركيز على غايات مختارة لا يزال التقدم فيها غير كافٍ أو تكون مساراتها بعيدة عن المسار الصحيح. ويمكن الاطلاع في المرفق الإحصائي على بيانات عالمية وإقليمية، إلى جانب تقييمات للتقدم المحرز، فيما يتصل بجميع الغايات والمؤشرات التي تتوافر معلومات بشأنها[1].

(1) يمكن الاطلاع على إطار المؤشرات، والمرفق الإحصائي لهذا التقرير، وقاعدة البيانات العالمية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن طريق الرابط التالي: https://unstats.un.org/sdgs.

الهدف 1 - القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

20 - بلغ الحد من الفقر في العالم حالة توقف شبه تام. وكان حوالي 9 في المائة من الناس في جميع أنحاء العالم يعيشون في فقر مدقع في عام 2022. وأثر فقر العمل على أكثر من 240 مليون عامل في عام 2024. في حين تم الوصول الآن إلى نقطة الإنجاز المتمثلة في حصول نصف سكان العالم على الحماية الاجتماعية، فإن البلدان المنخفضة الدخل لم تُظهر أي تحسن تقريبًا منذ عام 2015. ولا يزال عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها يعيق الحد من الفقر، وغالبًا ما يتخلف أفقر الناس عن الركب في فترات التعافي. ويظل النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبيئات الهشة، أمرًا بالغ الأهمية لعكس الاتجاهات الحالية. وسيتطلب تسريع التقدم نحو إيجاد عالم خالٍ من الفقر تعزيز نظم الحماية الاجتماعية وتعبئة المزيد من الموارد الدولية لمساعدة البلدان على التعافي من التقدم المتعثر الذي شهدته السنوات الأخيرة. وتعمل الأمم المتحدة، بالتعاون مع البنك الدولي وشركاء آخرين، على معالجة أوجه عدم المساواة الهيكلية، والحد من الفقر، وزيادة تغطية الحماية الاجتماعية. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بتوفير خدمات الأمانة للتحالف العالمي لمكافحة الجوع والفقر، الذي أُطلق في عام 2024 تحت رئاسة البرازيل لمجموعة العشرين، من أجل حشد العمل والاستثمار المنسقين العالميين لدعم الحد من الفقر في أكثر البلدان ضعفًا.

الغاية 1-1

21 - أظهرت أحدث البيانات أن 9 في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في فقر مدقع في عام 2022، وهو ما يمثل انخفاضًا طفيفًا عن نسبة 10,5 في المائة المسجلة في عام 2015. وإذا استمرت المسارات الحالية، فإن 7,3 في المائة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع في عام 2030. وفي عام 2024، كان 6,9 في المائة من السكان العاملين، أي 244 مليون عامل، يعيشون تحت خط الفقر الدولي البالغ 2,15 دولار في اليوم (معدلاً لمراعاة تعادل القوة الشرائية).

الغاية 1-3

22 - تمت للمرة الأولى، في عام 2023، تغطية أكثر من نصف سكان العالم (52,4 في المائة) ليصبحوا مشمولين باستحقاق واحد على الأقل من استحقاقات الحماية الاجتماعية، وهو ما يمثل زيادةً مقارنةً بنسبة 42,8 في المائة المسجلة في عام 2015. ولا يزال ما مجموعه 3,8 بلايين شخص بدون حماية. وتقترب البلدان المرتفعة الدخل من التغطية الشاملة (85,9 في المائة). وفي المقابل، لم تحدث في البلدان المنخفضة الدخل أي زيادة تذكر منذ عام 2015 في معدل التغطية البالغ 9,7 في المائة.

الغاية 1-4

23 - اعتبارًا من عام 2022، يعتقد ثلثا سكان العالم أن لديهم حيازة آمنة للأراضي، إلا أن 43 في المائة فقط من الأشخاص البالغين حول العالم، و 15 في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هم الذين يملكون وثائق رسمية لحيازة الأراضي. ونتيجة لذلك، لا يزال ما يقرب من 1,4 بليون شخص بالغ في المناطق النامية مستبعدين من أسواق الأراضي الرسمية والتمويل القائم على الرهن العقاري والحماية القانونية لحقوقهم في الأراضي. وبينما تمثل النساء 51 في المائة من الأشخاص الذين يشعرن بالأمان في حيازاتهم، فإن 24 في المائة فقط من النساء يحملن وثائق قانونية لحيازة الأراضي.

الغاية 1-أ

24 - في عام 2022، بلغ متوسط الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية في حوالي 100 من البلدان التي قدمت تقارير نسبة 50 في المائة من مجموع النفقات. وخصصت الاقتصادات المتقدمة نسبة 61 في المائة، بينما أنفقت اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية 43 في المائة.

الغاية 1-ب

25 - من بين البلدان الـــ 133 التي تتوافر عنها بيانات للفترة 2009-2022، تراوحت نسبة الإنفاق الاجتماعي (الصحة والتعليم والتحويلات المباشرة) التي استفاد منها أفقر 20 في المائة من السكان من 10 إلى 39 في المائة. وبلغ المتوسط 26 في المائة.

الهدف 2 - القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

26 - ارتفعت معدلات الجوع على الصعيد العالمي بشكل حاد منذ عام 2019 ولا يزال ارتفاعها مستمرا. ومن كل 11 شخصًا في جميع أنحاء العالم واجه ما يقرب من شخص واحد الجوع في عام 2023، بينما عانى أكثر من 2 بليون شخص من انعدام الأمن الغذائي المعتدل إلى الشديد. ويعاني ملايين الأطفال والنساء من سوء التغذية. ولا يزال عدد البلدان التي ترتفع فيها أسعار المواد الغذائية بشكل معتدل إلى غير طبيعي أعلى بكثير من مستويات ما قبل الجائحة. ويتطلب وضعُ التقدم على المسار الصحيح فيما يتعلق بالهدف 2 اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز المنظومات الغذائية ودعم صغار المنتجين وتحسين الخدمات وضمان الحصول على نظم غذائية صحية بتكلفة ميسورة. وسيؤدي تحويل المنظومات الغذائية لجعلها أكثر استدامة وشمولا ومرونة إلى دفع عجلة التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساعد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية وتقييماتها التي تجرى كل سنتين - والتي يزمع أن يجرى التقييمُ التالي منها في تموز/يوليه 2025 - على مواءمة الجهود العالمية مع الأولويات المحددة وطنياً.

الغاية 2-1

27 - أثّر الجوع على 9,1 في المائة من سكان العالم في عام 2023، وتمثل هذه النسبة زيادة مقارنة بنسبة 7,5 في المائة المسجلة في عام 2019 (ما بين 713 مليون و 757 مليون شخص على مستوى العالم وواحد من كل خمسة أشخاص في أفريقيا). وواجه ما يقرب من 2,33 بليون شخص، أو ما يقرب من 3 من كل 10 أشخاص، انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2023، أي بزيادة قدرها 383 مليون شخص عن عام 2019.

الغاية 2-2

28 - انخفض معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم من 26,4 في المائة في عام 2012 إلى 23,2 في المائة في عام 2024، لكن البيانات الأخيرة تشير إلى احتمال انعكاس هذا الاتجاه. وأصيب أكثر من 150 مليون طفل بالتقزم في عام 2024. وارتفع معدل انتشار زيادة الوزن لدى الأطفال من 5,3 إلى 5,5 في المائة بين عامي 2012 و 2024، على الرغم من انخفاض عدد

الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن من 36,3 مليون طفل إلى 35,5 مليون طفل. وانخفض معدل انتشار الهزال بين الأطفال من 7,4 في المائة في عام 2012 إلى 6,6 في المائة في عام 2024، وانخفض عدد الأطفال المصابين من 50,9 مليون طفل إلى 42,8 مليون طفل.

29 - وحصل حوالي 34 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و 23 شهرًا على الحد الأدنى من التنوع الغذائي بين عامي 2015 و 2022، وهو ما يمثل تحسنًا طفيفًا عن الرقم البالغ 28 في المائة المسجل في الفترة 2009-2016. وحققت 65 في المائة فقط من النساء في سن الإنجاب الحد الأدنى من التنوع الغذائي بين عامي 2019 و 2023.

30 - ولوحظ تحسن طفيف منذ عام 2012 فيما يتعلق بفقر الدم، الذي أصاب واحدة من كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا في عام 2023.

الغاية 2-3

31 - في معظم البلدان التي تتوافر عنها بيانات، يبلغ الدخل السنوي لصغار المنتجين من الزراعة 500 1 دولار (على أساس تعادل القوة الشرائية الثابت لعام 2017)، وهو ما يقل في الغالب عن نصف ما يكسبه المنتجون الكبار نسبيا.

الغاية 2-أ

32 - بلغت النفقات العامة العالمية 38 تريليون دولار في عام 2023، أو 36 في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي، وجِّه 701 بليون دولار منها للزراعة. إلا أن الزراعة لم تمثل سوى 1,85 في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي.

الغاية 2-ج

33 - في عام 2023، انخفضت نسبة البلدان التي كانت أسعار المواد الغذائية فيها مرتفعة بشكل معتدل إلى غير طبيعي إلى حوالي 50 في المائة. وكانت هذه النسبة أقل من نسبة 61 في المائة المسجلة في عام 2022، ولكنها لا تزال ثلاثة أضعاف المتوسط البالغ 16 في المائة للفترة 2015-2019.

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

34 - تُظهر أحدث البيانات نتائج متباينة في مختلف المؤشرات الصحية. وفي حين انخفض معدل وفيات الأمهات، فإن وتيرة التحسن أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف عام 2030. وقد تحسنت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة بشكل ملحوظ منذ عام 2000، مما يتيح إمكانية إنقاذ حياة ملايين آخرين إذا تسارعت وتيرة التقدم المحرز. وانخفضت الوفيات المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى النصف منذ عام 2010، ولكن لا يزال ملايين الأشخاص يفتقرون إلى العلاج، وتخفي الاتجاهات الإيجابية العالمية بيانات تظهر أن معدلات الإصابات الجديدة آخذة في الارتفاع في عدة مناطق. وتؤثر أمراض المناطق المدارية المهملة على ما يقرب من 1,5 بليون شخص على مستوى العالم. ويتطلب تحقيق التغطية الصحية الشاملة التزاماً مكثفاً بالوصول إلى أبعد الفئات خلف الركب. وتعمل الأمم المتحدة على النهوض بالتغطية الصحية الشاملة وتعزيز النظم الصحية المنصفة

والمتمحورة على الإنسان، مع التركيز على المناطق الهشة والمتضررة من النزاعات والمناطق التي تعاني من إجحافات صحية كبيرة. وتقوم الأمم المتحدة، من خلال مبادرات من قبيل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخريطة طريق منظمة الصحة العالمية لأمراض المناطق المدارية المهملة للفترة 2021–2030، باستهداف الفئات السكانية التي تعاني أكبر نقص في الخدمات. وتولت الأمم المتحدة أيضاً قيادة الجهود المبذولة في مجال التأهب للجوائح وهي تكثف العمل على الصحة النفسية باعتبارها عنصراً أساسياً من عناصر الرفاه بوجه عام.

الغاية 3-1

35 - انخفضت نسبة وفيات الأمهات على مستوى العالم من 228 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي في عام 2015 إلى 197 حالة وفاة في عام 2023. وللوصول إلى الهدف العالمي المتمثل في 70 حالة لكل 000 100 مولود حي، يجب منع ما يقرب من 000 700 حالة وفاة بين عامي 2024 و 2030. ارتفعت نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف عاملين في القطاع الصحي ذوي كفاءة من 80 في المائة في عام 2015 إلى 87 في المائة في عام 2024.

الغاية 3-2

36 - في عام 2023، بلغ عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة على مستوى العالم 4,8 ملايين حالة وفاة، بانخفاض عن 10,1 ملايين حالة في عام 2000 و 6,2 ملايين حالة في عام 2015. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 37 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 52 في المائة منذ عام 2000 و 16 في المائة منذ عام 2015. وبالمثل، انخفض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة إلى 17 حالة وفاة لكل 000 1 مولود حي في عام 2023 - بانخفاض قدره 44 في المائة منذ عام 2000 و 12 في المائة منذ عام 2015. ويمكن أن يؤدي تحقيق الغايات المندرجة تحت الأهداف إلى إنقاذ حياة 8 ملايين شخص بحلول عام 2030.

الغاية 3-3

37 - في عام 2023، كان هناك 39,9 مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، إلا أن 9,3 ملايين شخص يفتقرون إلى العلاج المنقذ للحياة. ونتيجة لذلك، يموت شخص واحد لأسباب مرتبطة بالإيدز كل دقيقة. وانخفضت الوفيات المرتبطة بالإيدز إلى النصف بين عامي 2010 و 2023، من 1,3 مليون حالة وفاة إلى 000 630 حالة وفاة خلال هذه الفترة، وانخفضت الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بنسبة 39 في المائة على مستوى العالم. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن الإصابات آخذة في الارتفاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية.

38 - وعلى الصعيد العالمي، أفيد بأن 8,2 ملايين شخص شُخصوا حديثا بأنهم مصابون بالسل في عام 2023. وكان هذا أعلى رقم في عام واحد منذ أن أصبحت البيانات متاحة في منتصف التسعينيات، وهو أعلى من الرقم القياسي السابق البالغ 7,5 ملايين شخص في عام 2022، وأعلى بنسبة 15 في المائة عن عام 2019.

39 - ومنذ عام 2000، تم تفادي ما يقدر بنحو 2,2 بليون حالة إصـــابة بالملاريا و 12,7 مليون حالة وفاة في جميع أنحاء العالم. وبحلول نهاية عام 2024، كان عدد البلدان والأقاليم التي صدرت شهادات تفيد بخلوها من الملاريا قد بلغ 44 بلداً وإقليماً واحداً.

40 - وفي عام 2023، احتاج 1,495 بليون شـــخص إلى تدخلات ضـــد أمراض المناطق المدارية المهملة، بما في ذلك 493 مليون شخص في أقل البلدان نمواً، وهو ما يقل بمقدار 122 مليون شخص عن عام 2022. وبحلول كانون الأول/ديســمبر 2024، كان 54 بلداً وإقليماً قد قضـــى على مرض واحد على الأقل من أمراض المناطق المدارية المهملة.

الغاية 3-4

41 - على الصعيد العالمي، توفي بحسب التقديرات في عام 2021 18 مليون شخص دون سن السبعين بسبب مرض من الأمراض غير السارية. ويمثل هذا الرقم أكثر من نصف الوفيات بين الأشخاص في هذه الفئة العمرية. وانخفض خطر الوفاة المبكرة من جراء أي من الأمراض غير الســـارية الرئيســـية الأربعة (الأمراض القلبية الوعائية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة والسكري) منذ عام 2015، ولكن على الرغم من زيادة الوعي، فإن العالم ليس على المســـار الصـــحيح لتحقيق الغاية المتعلقة بالحد من الأمراض غير السارية بحلول عام 2030.

الغاية 3-7

42 - انخفض المعدل العالمي للولادات بين المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 19 عامًا من 66,3 ولادة لكل 000 1 مراهقة في عام 2000 إلى 38,3 ولادة لكل 000 1 مراهقة في عام 2024، ومن المتوقع أن ينخفض المعدل إلى 34,8 ولادة بحلول عام 2030. وبين الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 10 ســـنوات و 14 ســـنة، انخفض المعدل من 3,5 ولادات إلى 1,0 ولادة لكل 000 1 فتاة خلال الفترة 2000-2024. وعلى الرغم من هذا التقدم، أبلغت أعلى المعدلات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث بلغت 92,9 ولادة لكل 000 1 مراهقة في الفئة العمرية 15-19 سـنة) و 3,1 ولادات لكل 000 1 لكل فتاة في الفئة العمرية 10-14 سنة.

الغاية 3-ب

43 - شهد التقدم ركودًا أو تراجعًا بين عامي 2020 و 2022 فيما يتعلق بجميع لقاحات الأطفال الأربعة التي يغطيها المؤشر 3-ب-1. وبالنسبة للجرعة الثالثة من لقاح الدفتريا والتيتانوس والسعال الديكي، والتي تعد مؤشـــراً مفيداً لمدى فعالية نظام التطعيم، لم يكن الأداء قد اســـتعيد بالكامل، بحلول عام 2023، إلى مستوى ما قبل الجائحة المشهود عام 2019. وارتفعت معدلات التغطية للقاحات الثلاثة الأخرى إلا أن هذا يعزى جزئياً إلى طرح لقاحات جديدة في البلدان، لم تكن متاحة من قبل. ولا يرجح أن تتحقق النســـبة المستهدفة العالمية في خطة التمنيع لعام 2030 وهي 90 في المائة لأي من اللقاحات المذكورة إذا استمرت الاتجاهات الحالية.

الغاية 3-ج

44 - تجاوز عدد أفراد القوى العاملة الصحية العالمية 70 مليون شخص في عام 2023، حيث يعمل 52 مليون شخص في مهن رئيسية، مثل أطباء الأسنان والأطباء البشريين وموظفي القبالة وموظفي التمريض والصيادلة. وزادت الكثافة في المهن الرئيسية بنسبة 26 في المائة منذ عام 2013. وتتراوح كثافة العاملين الصحيين من 1 لكل 64 شخصًا في البلدان ذات الدخل المرتفع إلى 1 لكل 621 شخصًا في البلدان ذات الدخل المنخفض. على الصعيد العالمي، من المتوقع أن يكون هناك نقص في عدد العاملين الصحيين يبلغ 11,1 مليون عامل صحي في عام 2030، حيث تمثل بلدان شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من نصف النقص.

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

45 - يظل الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة عاملا تمكينيا حاسماً في تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن التقدم المحرز لا يرقى إلى مستوى الغايات. وقد تباطأت التحسينات في معدلات إتمام العليا من التعليم الثانوي، بينما تتراجع نتائج التعلم في العديد من البلدان. وتوجد تفاوتات إقليمية مقلقة في مجال النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في وضع غير مواتٍ بشكل خاص. وعلى الرغم من التحسينات المتواضعة في مجال محو الأمية، فإن مئات الملايين من الناس لا يزالون أميين، وتتأثر النساء بشكل غير متناسب. ولا تزال التحديات المتصلة بمؤهلات المعلمين، ولم يطرأ سوى تحسن طفيف منذ عام 2015. ويستلزم صعود المجتمعات الرقمية دمج التكنولوجيا في التعليم، من أجل ضمان حصول الشباب والأجيال القادمة على محتوى ملائم وعالي الجودة يهيئهم لمتطلبات سوق عمل سريع التطور. ويجب إعطاء الأولوية لتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الهدف 4، حيث سيكون له تأثير حفاز على تحقيق خطة عام 2030 بشكل عام. وتعمل الأمم المتحدة، مستفيدةً من الزخم الذي توفره قمة تحويل التعليم، التي دعا إلى عقدها الأمينُ العام، على دفع العمل العالمي نحو تحقيق الهدف 4، والدعوة إلى توفير تعليم شامل ومنصف وجيد للجميع، مع دعم الجهود الرامية إلى تحسين نتائج التعلم ومعالجة التفاوتات الإقليمية.

الغاية 4-1

46 - ارتفعت النسبة المئوية للشباب الذين يكملون المرحلة العليا من التعليم الثانوي من 53 في المائة في عام 2015 إلى 60 في المائة في عام 2024، على الرغم من أن التقدم كان أبطأ مما كان عليه في فترة السنوات التسع السابقة. ويتراجع العديد من البلدان من حيث نتائج التعلّم في نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي، إلا أن الفجوات الكبيرة في البيانات، خاصة في الصفوف المبكرة، تحول دون تقييم الاتجاهات الأوسع نطاقاً في نتائج التعلّم.

الغاية 4-2

47 - بين عامي 2015 و 2024، أشارت البيانات الواردة من 84 بلدا إلى أن حوالي ثلثي الأطفال الصغار كانوا على المسار الصحيح من حيث النماء، وأنه لا توجد فروق كبيرة حسب الجنس.

الغاية 4-2

48 - في عام 2023، شارك ما يقرب من 75 في المائة من الأطفال في جميع أنحاء العالم في التعلم المنظم قبل عام واحد من بلوغ السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الابتدائي. وظل معدل المشاركة ذلك دون تغير منذ فترة ما قبل الجائحة. وفي الوقت الحالي، هناك 103 بلدان فقط تضمن التعليم قبل الابتدائي المجاني، و 66 بلداً تفرض سنة واحدة على الأقل من التعليم قبل الابتدائي.

الغاية 4-3

49 - على الصعيد العالمي، شارك مؤخراً سدس الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 64 عاماً في التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين. وبلغت معدلات المشاركة أكثر من النصف بالنسبة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً، ولكنها كانت أقل بكثير بالنسبة للراشدين الأكبر سناً، حيث بلغ متوسطها 3 في المائة لمن تتراوح أعمارهم بين 25 و 54 عاماً.

الغاية 4-5

50 - تظهر الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بوضوح في العديد من مؤشرات التعليم. وتظهر الفوارق على أساس الموقع وثروة الأسرة المعيشية بوضوح أكبر، مما يدل على أن الأسر الريفية والفقيرة نسبيا تعاني من أضرار أكبر. وغالبا ما تكون هذه الفجوات أوسع في مستويات التعليم الأعلى.

الغاية 4-6

51 - ظل هناك حوالي 754 مليون شخص بالغ في جميع أنحاء العالم أميين في عام 2024، مع بلوغ نسبة النساء 63 في المائة من المجموع. وفي الفترة بين عامي 2014 و 2024، ارتفع المعدل العالمي للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأكثر) من 85 إلى 88 في المائة، بينما ارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب (للفئة العمرية 15-24 سنة) من 91 إلى 93 في المائة.

الغاية 4-أ

52 - لا يحصل أكثر من خُمس المدارس الابتدائية على مستوى العالم على الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء ومياه الشرب ومرافق الصرف الصحي الأساسية. أما توافر المرافق الأخرى، مثل الحواسيب والإنترنت للأغراض التربوية، وكذلك البنية التحتية الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، فهو أقل، حيث تظل غير متاحة لنصف المدارس الابتدائية.

الغاية 4-ج

53 - في عام 2023، كان 15 في المائة من المعلمين في جميع أنحاء العالم لا يزالون غير مستوفين للحد الأدنى من معايير التأهيل الوطنية في بلدانهم، وهو ما يعني عدم حدوث تحسن منذ عام 2015. وتباين الوضع بشكل كبير بتباين المناطق. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يستوفِ حوالي اثنين من كل خمسة معلمين متطلبات التأهيل الوطنية.

الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

54 – بعد مرور ثلاثين عامًا على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين التاريخي، لا تزال المساواة بين الجنسين بعيدة المنال. ولا تزال الحواجز القانونية قائمة، مما يحد من فرص عمل المرأة ويديم زواج الأطفال والعنف الجنساني. ولا يزال العبء غير المتناسب في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر يحد من الفرص المتاحة للنساء، على الرغم من وجود اختلافات إقليمية كبيرة. ويُظهر التمثيل السياسي للمرأة نمواً بطيئاً بشكل مثير للقلق، في حين تظل استقلالية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية محدودة في العديد من المناطق. وتظهر الفجوات بين الجنسين في ملكية الأراضي والحماية القانونية والوصول إلى الهواتف المحمولة بشكل أكبر العمل الكبير المطلوب بذله لتحقيق المساواة بين الجنسين بحلول عام 2030. وتمثل خطة التعجيل بالمساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، التي أطلقها الأمين العام، دفعة لتصحيح المسار بهدف تسريع وتيرة العمل الجماعي للأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين وحقوق جميع النساء والفتيات.

الغاية 5-1

55 – في 61 بلدا من أصل 131 بلدا تتوافر عنها بيانات، كان هناك قيد واحد على الأقل يمنع النساء من القيام بنفس الوظائف التي كان يقوم بها الرجال في عام 2024. واقتصر عدد البلدان التي حددت سن 18 عاماً كحد أدنى لسن الزواج، بدون استثناءات، على 38 بلداً، كما اقتصر عدد البلدان التي لديها قوانين بشأن الاغتصاب تستند إلى عدم الرضا على 63 بلداً.

الغاية 5-3

56 – في وقت إعداد هذا التقرير، كانت شابة واحدة من كل خمس شابات تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عامًا قد تزوجت لأول مرة أو ارتبطت بقرين قبل بلوغ سن 18 عامًا. وأصبح زواج الأطفال أقل شيوعاً في جميع أنحاء العالم؛ وكان هذا الاتجاه مدفوعًا إلى حد كبير بالتقدم المحرز في جنوب آسيا. ولا يزال هذا المستوى هو الأعلى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يبلغ 31 في المائة. وفي جميع أنحاء العالم، تعرضت أكثر من 230 مليون فتاة وامرأة لتشويه أعضائهن التناسلية.

الغاية 5-4

57 – بحلول عام 2023، كانت النساء والفتيات يقضين في المتوسط وقتا يزيد بمقدار 2,5 ساعة يوميا مقارنة بالرجال في الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية.

الغاية 5-5

58 – في عام 2024، بلغت نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء 27,2 في المائة، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 22,3 في المائة المسجلة في عام 2015. وفي الحكومات المحلية، كان معدل المشاركة أعلى، حيث بلغ 35,5 في المائة. ومنذ عام 2015، ارتفع تمثيل المرأة في الإدارة بنسبة 2,4 نقطة مئوية فقط، ليصل إلى 30 في المائة في عام 2023. وبالنظر إلى بطء هذا التقدم، سيستغرق الأمر ما يقرب من 100 عام للوصول إلى التكافؤ بين الجنسين في المناصب الإدارية.

الغاية 5-6

59 - لا يتمتع سوى 56,3 في المائة من النساء المتزوجات أو المرتبطات بقرين اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و 49 عامًا بسلطة اتخاذ القرار الكامل بشأن صحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، وذلك وفقًا لبيانات من 78 بلدًا. وتم الإبلاغ عن أدنى مستوى من الاستقلالية في هذا الشأن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي بلغت النسبة فيها 36,8 في المائة، مقارنة بنسبة 87,2 في المائة في أوروبا.

الغاية 5-أ

60 - في 80 في المائة من البلدان التي تتوافر عنها بيانات، فإن أقل من نصف النساء يمتلكن أراضٍ زراعية أو لديهن حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية. وفي نصف هذه البلدان، يتمتع أقل من نصف الرجال بهذه الحقوق. وفي نصف هذه البلدان تقريبا، يزيد معدل امتلاك الأراضي بين الرجال بنسبة لا تقل عن ضعف المعدل بين النساء. ويكشف تقييم عالمي للأطر القانونية التي تحمي حقوق المرأة في الأراضي في 84 بلداً أن 58 في المائة من تلك البلدان لديها تدابير غير كافية في قوانين وسياسات الأسرة والميراث والأراضي.

الغاية 5-ب

61 - على الصعيد العالمي، كان 77 في المائة من النساء و 82 في المائة من الرجال يمتلكون هواتف محمولة في عام 2024. وكان احتمال امتلاك النساء لهاتف محمول أقل بحوالي 7 في المائة مقارنةً بالرجال، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة 9,4 في المائة المسجلة في عام 2021. وعلى نطاق الأشخاص الذين لا يمتلكون هواتف محمولة، فاق عدد النساء عددَ الرجال بنسبة 31 في المائة.

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

62 - على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال بلايين الأشخاص يفتقرون إلى مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية. وعلى الرغم من تزايد كفاءة استخدام المياه على مستوى العالم، فإنها تظل منخفضة في معظم البلدان، ويظل الإجهاد المائي شديدًا في العديد من مناطق العالم. ويتسم التقدم المحرز في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بالبطء، حيث لا يزال التعاون في مجال المياه العابرة للحدود محدوداً على الرغم من كثرة البلدان التي تتقاسم موارد مائية. ويتطلب تحقيق الهدف 6 التزاماً عالمياً بضمان الأمن المائي للجميع مع حماية الموارد المائية للكوكب. ويدعو المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالمياه، الذي تم تعيينه في عام 2024، إلى الإدارة المستدامة لموارد المياه العذبة من أجل تسريع تنفيذ الأهداف. وتركز استراتيجيةُ الأمم المتحدة للمياه والصرف الصحي على نطاق المنظومة على أطر الحوكمة والموارد المالية والبيانات والتكنولوجيا والأدوات المبتكرة لتحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة ودعم الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمياه لعام 2026 المعقود بغرض التعجيل بتنفيذ الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الغايتان 6-1 و 6-2

63 - في الفترة من عام 2015 إلى عام 2024، ازداد عدد السكان الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بأمان، وخدمات الصرف الصحي المدارة بأمان، وخدمات النظافة الصحية الأساسية من 68 إلى 74 في

المائة، ومن 48 إلى 58 في المائة، ومن 66 إلى 80 في المائة على التوالي. إلا أنه في عام 2024، كان هناك 2,1 بليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب المُدارة بأمان، و 3,4 بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي المُدارة بأمان، و 1,7 بليون شخص إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية. وفي المدارس في جميع أنحاء العالم في عام 2023، كان 447 مليون طفل يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، و 427 مليون طفل إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية، و 646 مليون طفل إلى خدمات النظافة الصحية الأساسية.

الغاية 6-3

64 - تشير التقديرات المستندة إلى بيانات تخص 129 بلداً وتغطي 89 في المائة من سكان العالم إلى أن نسبة المياه المستعملة المنزلية التي تتم معالجتها بأمان بلغت 56 في المائة في عام 2022 (لم يطرأ أي تغيير منذ عام 2020).

الغاية 6-4

65 - في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، تحسنت كفاءة استخدام المياه على مستوى العالم من 17,5 دولارًا/م3 إلى 21,5 دولارًا/م3، أي بزيادة قدرها 23 في المائة. إلا أن 57 في المائة من البلدان لا تزال تواجه تحديات، حيث تنخفض هذه الكفاءة إلى أقل من 20 دولارًا/م3. وعلى الصعيد العالمي، أظهر الإجهاد المائي تغيرًا طفيفًا في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022. ويختلف الإجهاد المائي بشكل كبير باختلاف المناطق، حيث تواجه مناطق شمال أفريقيا وغرب آسيا وكذلك جنوب ووسط آسيا ندرةً شديدة.

الغاية 6-5

66 - لا يزال التقدم العالمي في تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية بطيئًا، حيث كان مستوى التنفيذ 49 في المائة في عام 2017، و 54 في المائة في عام 2020، و 57 في المائة في عام 2023. وفي حين تشترك 153 بلداً في مياه عابرة للحدود، فإن 43 بلداً فقط هي التي لديها ترتيبات تنفيذية بشأن 90 في المائة أو أكثر من هذه المياه، ويفتقر أكثر من 20 بلداً إلى أي ترتيبات من هذا القبيل.

الغاية 6-أ

67 - انخفضت مدفوعات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه انخفاضًا طفيفًا، من 8,9 بلايين دولار في عام 2022 إلى 8,7 بلايين دولار في عام 2023، لكنها ظلت أعلى من المدفوعات في عامي 2020 و 2021، والتي كانت أدنى مستوياتها منذ عام 2015. وانخفضت الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بشكل أكبر، من 11,4 بليون دولار في عام 2022 إلى 10,2 بلايين دولار في عام 2023.

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

68 - كان التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 7 ملحوظًا؛ ففي الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، ارتفعت نسبة إمكانية الحصول على الكهرباء على مستوى العالم من 87 إلى 92 في المائة، وارتفعت نسبة

إمكانية الحصول على وقود الطهي النظيف بنسبة 16 في المائة، واستمر نمو الكهرباء المتجددة. إلا أن التقدم يتباطأ – فمصادر الطاقة المتجددة متخلفة في قطاعي النقل والتدفئة، كما أن المكاسب في كفاءة الطاقة قد توقفت. وعلاوة على ذلك، لا يصل سوى جزء صغير من الاستثمارات العالمية في مجال الطاقة إلى المناطق الأكثر احتياجًا. وسيتطلب تحقيق الهدف 7 زيادةً كبيرة في الاستثمار في الاقتصادات الناشئة والنامية، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لتوسيع نطاق إمكانية الحصول على الكهرباء والطهي النظيف، وتوسيع نطاق الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة الطاقة، وتعزيز الأطر السياساتية والتنظيمية.

69 – وتهدف اتفاقات الأمم المتحدة بشأن الطاقة إلى تيسير الانتقال إلى الطاقة النظيفة ودعم وضع حلول تقنية وسياساتية وأخرى تتعلق بالحوكمة للتعجيل بتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال عمل مجلس المهندسين المعني بالانتقال في مجال الطاقة، الذي أُطلق تحت رعاية الأمين العام. وتقوم الشراكة من أجل انتقال عادل في مجال الطاقة أيضاً بتوفير الدعم للبلدان.

الغاية 7-1

70 – في عام 2023، بلغ المعدل العالمي لإمكانية الحصول على الكهرباء 92 في المائة، وهو ما يعني انخفاض عدد الأشخاص غير القادرين على الحصول على الكهرباء إلى 666 مليون شخص – أي أقل بمقدار 18,8 مليون شخص مقارنة بعام 2022. وتمثل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 85 في المائة من المحرومين من الكهرباء، ومعظمهم في المناطق الريفية. وعلى الرغم من وجود 73 مليون توصيلة جديدة سنويًا، فإن النمو السكاني يفوق التقدم المحرز، وقد يظل هناك 645 مليون شخص بدون خدمة بحلول عام 2030. ويتطلب تحقيق إمكانية الوصول الشامل زيادة معدل الوصول السنوي إلى 1,2 في المائة. ويمكن لحلول الطاقة الشمسية خارج الشبكة أن تخدم 41 في المائة من غير المخدومين. في الفترة من 2010 إلى 2023، حققت 45 بلداً إمكانية الوصول الشامل، إلا أن بلدين فقط كانا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

71 – وبلغت النسبة المئوية للسكان الذين تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الطهي النظيف 74 في المائة في عام 2023 – وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 64 في المائة المسجلة في عام 2015 – إلا أن 2,1 بليون شخص ما زالوا يعتمدون على الوقود الملوث. وبالمعدلات الحالية، سيبقى هناك 1,8 بليون شخص، أو 22 في المائة من السكان، يفتقرون إلى إمكان الوصول إلى الطهي النظيف بحلول عام 2030.

الغاية 7-2

72 – في عام 2022، شكلت الطاقة المتجددة 17,9 في المائة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة. وباستثناء الكتلة الحيوية التقليدية، نمت مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من 10 في المائة في عام 2015 إلى 13 في المائة في عام 2022. ويأتي قطاع الكهرباء في الصدارة، حيث بلغت نسبة مصادر الطاقة المتجددة 30 في المائة من مجموع الاستهلاك النهائي للكهرباء في عام 2022. وفي حين يهيمن الوقود الحيوي على طاقة النقل المتجددة، حيث يشكل ما يقرب من 90 في المائة من المجموع، فإن التقدم العام في قطاعي التدفئة والنقل لا يزال محدوداً.

الغاية 7-3

73 - تحسنت كثافة الطاقة الأولية العالمية بنسبة 2,1 في المائة في عام 2022، أي أربعة أضعاف معدل 0,5 في المائة المسجل في عام 2021، وكانت أعلى بقليل من متوسط ما بعد عام 2015. إلا أن هذا التحسن يرجع جزئياً إلى أزمة الطاقة العالمية. ويقصر التقدم المحرز عن الغاية السنوية الأصلية البالغة 2,6 في المائة. وسيتطلب تحقيق الهدف حدوث تحسن سنوي بنسبة 4 في المائة في الفترة 2022-2030.

الغاية 7-أ

74 - في عام 2023، ارتفعت التدفقات المالية العامة الدولية التي تدعم الطاقة النظيفة في البلدان النامية إلى 21,6 بليون دولار، بزيادة قدرها 27 في المائة عن عام 2022. وعلى الرغم من ثلاث سنوات من النمو، لا يزال هذا المبلغ أقل من الذروة التي بلغها في عام 2016 وهي 28,4 بليون دولار، وتستفيد منه الاقتصادات النامية الرئيسية في المقام الأول. ويقصر هذا الدعم بكثير عن الاحتياجات الفعلية، خاصة بالنسبة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

الغاية 7-ب

75 - بلغ نصيب الفرد من الطاقة المتجددة في العالم 478 واط في عام 2023، بزيادة 13 في المائة عن عام 2022، حيث بلغ نصيب الفرد من الطاقة المتجددة في البلدان المتقدمة 162 1 واط وفي البلدان النامية 341 واط. وفي حين أظهرت البلدان النامية نمواً أقوى بنسبة 17 في المائة، مقارنة بنسبة 8,1 في المائة في البلدان المتقدمة، لا يزال من الضروري التوسع الكبير في البنية التحتية والتكنولوجيا الحديثة للطاقة في البلدان النامية.

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

76 - على مدى العقد الماضي، كان التقدم المحرز في تحقيق الهدف 8 متبايناً. وفي حين تحققت مكاسب مهمة - لا سيما في الحد من البطالة وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، فإن الانتكاسات الناجمة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات الهيكلية المستمرة قد أبطأت أو عكست مسار المكاسب في الإنتاجية والعمالة وحماية العمال - لا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة وفي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا غنى عن الانتقال العادل إلى القطاع الرسمي - لا سيما بالنسبة للنساء والشباب - مدعومًا بروابط أقوى بنظم الحماية الاجتماعية، من أجل ضمان سبل العيش المستدامة والحد من أوجه عدم المساواة. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات معجلة لبناء أسواق عمل أكثر شمولاً وإنتاجية وقدرة على الصمود، وتعزيز الحماية للعاملين في القطاع غير الرسمي والعاملين المهاجرين، والنهوض بمبادرات الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الرقمي التي تعزز العمل اللائق. ومن أجل دعم تسريع التقدم، أطلق الأمين العام مبادرة المسرع العالمي بشأن الوظائف والحماية الاجتماعية من أجل تحقيق انتقال عادل، وهي مبادرة تدعم توسيع نظم الحماية الاجتماعية وتوطيدها وخلق فرص العمل اللائق. وثمة جهد رئيسي آخر هو مبادرة الأمم المتحدة بشأن الانتقال الرئيسي المتصل بالوظائف والحماية الاجتماعية، وهي مبادرة تساعد الحكومات على ربط سياسات التوظيف والحماية الاجتماعية بخطط التنمية الوطنية.

الغاية 8-1

77 - نما نصـــيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي العالمي نموًا متواضـــعًا على مدار العقد، وتعافى بعد انخفاض حاد بنسبة 3,8 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19. وبلغ النمو ذروته عند 5,5 في المائة في عام 2021، إلا أنه تباطأ إلى 1,9 في المائة في عام 2023، ويقدر أن يكون النمو متواضعا بمعدل 2,0 في المائة لعام 2024 ويتوقع أن يبلغ معدله 1,5 في المائة لعام 2025. وشهدت أقل البلدان نمواً مزيداً من التقلبات، حيث انخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 0,5 في المائة فقط في عام 2020، ثم تعافي ليصـــل إلى 4,7 في المائة في عام 2022 قبل أن يتباطأ مرة أخرى إلى 3,5 في المائة في عام 2023 وما يقدر بنحو 3,1 في المائة في عام 2024.

الغاية 8-2

78 - شهدت إنتاجية العمل، التي تقاس بإجمالي الناتج المحلي لكل عامل، تعافيا بنموها بنسبة 1,5 في المائة في عام 2024 بعد بلوغها ركودا شـــبه تام في الفترة 2022-2023. وأثرت الجائحة بشـــدة على الإنتاجية في عام 2020، حيث انخفض الإنتاج بوتيرة أسرع من معدلات التوظيف. وعلى الرغم من التعافي الذي تحقق في عام 2021، فقد كانت هناك صعوبة في عودة النمو إلى مستويات ما قبل الجائحة.

الغاية 8-3

79 - في عام 2024، كانت نســـبة 57,8 في المائة من القوى العاملة في العالم تعمل في وظائف في القطاع غير الرسمي، وتفتقر إلى الضمان الاجتماعي أو الحماية القانونية. ويمثل هذا زيادة بنسبة 0,2 نقطة مئوية عن العام السابق، أي زيادة 34 مليون عامل في القطاع غير الرسمي.

الغاية 8-5

80 - وصل معدل البطالة العالمي إلى مستوى قياسي منخفض بلغ 5,0 في المائة في عام 2024، وهو ما يمثل انخفاضـا مقارنة بمعدل 6,0 في المائة المسـجل في عام 2015. ولكن على الرغم من التحسـينات التي طرأت منذ عام 2015، لا تزال النسـاء والشـباب يواجهون معدلات بطالة أعلى، حيث لا يزال الشـباب أكثر عرضة للبطالة بثلاثة أضعاف من الراشدين.

الغاية 8-6

81 - في عام 2024، كان هناك شـــخص واحد من بين كل خمســـة شـــباب (تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) في جميع أنحاء العالم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب، مما أدى إلى ضياع فرص اكتساب المهارات أو الخبرة العملية. ويرجح بأكثر من الضعف أن تكون الشابات خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب مقارنة بالشبان.

الغاية 8-8

82 - تدهور المتوســـط العالمي للامتثال لحقوق العمال بنســـبة 7 في المائة من عام 2015 إلى عام 2023، مع حدوث أكبر تآكل في أقل البلدان نمواً (انخفاض بنســـبة 45,4 في المائة). وشـــهدت

الاقتصادات المتقدمة أيضاً انخفاضًا بنسبة 16,5 في المائة. وتؤدي الانتهاكات المستمرة إلى تقويض منظمات أصحاب الأعمال والعمال الحرة والمستقلة وتقليص الحيز المدني بشكل متزايد.

الهدف 9 – إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار

83 – أحرز منذ عام 2015 تقدم ملحوظ في توسيع البنية التحتية وتعزيز النمو الصناعي وتعزيز الابتكار. إلا أنه لا تزال هناك تفاوتات إقليمية صارخة، ولا يزال العديد من البلدان النامية يواجه عقبات منهجية أمام التصنيع الشامل والمستدام. وللنهوض بالهدف 9، يجب على البلدان تعزيز الاستثمار في البنية التحتية القادرة على الصمود وفي البحث والتطوير، وتوسيع فرص حصول صغار المصنّعين على التمويل وسد الفجوة الرقمية من خلال إعطاء الأولوية لنظم النطاق العريض والابتكار الميسورة التكلفة في أكثر مناطق العالم حرمانًا. وتعمل الأمم المتحدة على النهوض بالشمول الرقمي من خلال مبادرات مثل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً والتعاهد الرقمي العالمي، الذي يهدف إلى سد الفجوات في التوصيلية وتوسيع نطاق الوصول إلى الابتكار وضمان فوائد التحول الرقمي.

الغاية 9-1

84 – في الفترة من عام 2015 إلى عام 2023، نما حجم الشحن البحري العالمي من حيث البضائع المشحونة من 10,3 بلايين طن إلى 11,6 بليون طن، مع زيادة حصة البلدان النامية من 49 إلى 54 في المائة. وقادت آسيا، بقيادة الصين، هذا التوسع، في حين ظلت الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية مهمشة بسبب العوائق المتصلة بالبنية التحتية والتكلفة.

الغاية 9-2

85 – تعافى النمو السنوي للتصنيع العالمي بشكل حاد بنسبة 9,2 في المائة في عام 2021، واستقر عند 2,2 في المائة في عام 2022، ثم انخفض إلى 1,7 في المائة في عام 2023 بسبب التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية. وفي عام 2024، ارتفع النمو إلى 2,7 في المائة، وارتفع نصيب الفرد من القيمة المضافة للتصنيع العالمية بنسبة 17,3 في المائة، من 649 1 دولارا في عام 2015 إلى 934 1 دولارا في عام 2024.

86 – واستقرت حصة العمالة في قطاع التصنيع العالمي عند 14,3 في المائة من عام 2015 حتى عام 2020، وانخفضت إلى 14,1 في المائة في عام 2023 بسبب الاضطرابات الناجمة عن الجائحة والتوترات الجيوسياسية والعقوبات.

الغاية 9-3

87 – على مستوى العالم، تبلغ نسبة مشاريع الصناعة التحويلية الصغيرة التي لديها قرض أو خط ائتمان 31 في المائة، وذلك بحسب البيانات المتاحة، إلا أن 18 في المائة فقط من هذه النسبة تعود إلى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الغاية 9-4

88 - في عام 2024، بلغت الانبعاثات العالمية لثاني أكسيد الكربون الناجمة عن احتراق الوقود والعمليات الصناعية رقماً قياسياً قدره 37,6 جيجا طن، بزيادة قدرها 0,8 في المائة عن عام 2023. وأدى ارتفاع استهلاك الغاز الطبيعي والفحم إلى زيادة الانبعاثات، في حين أدى ارتفاع درجات الحرارة إلى مستويات غير مسبوقة إلى زيادة الطلب على الكهرباء للتبريد. إلا أن التوسع في تكنولوجيات الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النووية خفف من حدة الزيادة في الانبعاثات التي كان من الممكن أن تكون أكبر بثلاثة أضعاف.

الغاية 9-5

89 - نما الإنفاق العالمي على البحث والتطوير بمعدل 5,1 في المائة سنويًا في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022. وارتفعت حصة البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي العالمي من 1,72 في المائة إلى 1,95 في المائة في عام 2022. إلا أن عددا كبيرا من الاقتصادات النامية شهد انخفاضًا في الاستثمار في البحث والتطوير كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

90 - في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، ارتفع عدد الباحثين في العالم بنسبة 4,3 في المائة سنويًا، مدفوعًا بشرق وجنوب شرق آسيا. وينعكس ذلك في زيادة عدد الباحثين لكل مليون نسمة من 137 1 باحثا إلى 420 1 باحثاً على مستوى العالم خلال تلك الفترة. وشكلت النساء نسبة 31,1 في المائة من القوى العاملة في مجال الأبحاث.

الغاية 9-ب

91 - منذ عام 2015، ارتفعت بشكل طفيف نسبة القيمة المضافة من الصناعات التحويلية المتوسطة والعالية التقنية، لتصل إلى 44,47 في المائة في عام 2022. وتظل التفاوتات قائمة بين المناطق، حيث تمثل الصناعات التحويلة العالية التقنية 48,57 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية، ولكن 16,40 في المائة فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الغاية 9-ج

92 - وفي عام 2024، غطت شبكة الجيل الخامس 51 في المائة من سكان العالم، وبلغت نسبة التغطية 84 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل و 4 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل. أما شبكة الجيل الرابع فقد بلغت نسبة تغطيتها 92 في المائة في جميع أنحاء العالم. ولكن يظل هناك 15 في المائة من الناس في أقل البلدان نمواً و 14 في المائة في البلدان النامية غير الساحلية يفتقرون إلى النطاق العريض المتنقل.

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

93 - يُظهر الاقتصاد العالمي ديناميات متناقضة، حيث يؤدي وجود قطاع مصرفي مرن وانخفاض دخل العمالة إلى تفاقم عدم المساواة. ومع أن معظم البلدان شهدت نموًا شاملا لمصالح الفقراء، فإن 12 في المائة من السكان لا يزالون يعيشون دون مستوى 50 في المائة من الدخل الوسيط، مع وقوع أكبر الضرر على

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد اللاجئين إلى 37,8 مليون لاجئ، معظمهم من أفغانستان وأوكرانيا والجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. ويؤدي ارتفاع تكاليف التحويلات المالية إلى زيادة الضغط على العمال المهاجرين، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات لزيادة دخل العمالة ودعم اللاجئين وتعزيز المرونة المالية لتحقيق النمو الشامل. وتعمل الأمم المتحدة على معالجة عدم المساواة من خلال مبادرات من بينها توصية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية لعام 2012 (رقم 202)، التي تعزز الحماية الاجتماعية الشاملة. وتكفل استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة أن تكون الأمم المتحدة مجهزة تجهيزاً كاملاً لمعالجة حقوق واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب عملها.

الغاية 10-1

94 - تمكن أكثر من نصف البلدان الـ 108 التي تتوافر عنها بيانات من تحقيق نمو في دخْل أدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المتوسط الوطني. إلا أن هناك اختلافات كبيرة بين المناطق، حيث تمكنت البلدان في شرق وجنوب شرق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية من ضمان تحقيق معظم النمو الشامل لمصالح الفقراء في المتوسط.

الغاية 10-2

95 - خفض ثلثا البلدان الـ 128 التي تتوافر عنها بيانات نسبة الأشخاص الذين يعيشون دون مستوى 50 في المائة من الدخل الوسيط منذ عام 2000. إلا أن 12 في المائة من السكان يعيشون في المتوسط دون هذه العتبة. وبعد جائحة كوفيد-19، استمر انخفاض هذه النسبة في معظم المناطق. وتوجد اختلافات كبيرة بين المناطق، إذ يبلغ عدم المساواة أعلى مستوياته في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث يعيش شخص واحد من كل 5 أشخاص تقريبًا في المتوسط دون مستوى 50 في المائة من الدخل الوسيط في بلده.

الغاية 10-4

96 - في عام 2024، انخفضت حصة دخل العمالة العالمية في إجمالي الناتج المحلي إلى 52,3 في المائة، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بنسبة 52,9 في المائة المسجلة في عام 2015، كما يمثل خسارة قدرها 255 دولارًا (على أساس تعادل القوة الشرائية) لكل عامل في المتوسط. وهذا الانخفاض، الذي يؤثر على العمال منخفضي الدخل أكثر من غيرهم، يساهم في زيادة عدم المساواة.

الغاية 10-7

97 - حتى منتصف عام 2024، بلغ عدد اللاجئين في العالم المشمولين باختصاص مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، بمن فيهم الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع شبيهة باللاجئين وغيرهم من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية، 37,8 مليون شخص. وينحدر ثلثا هؤلاء من أربعة بلدان فقط – أفغانستان، وأوكرانيا، والجمهورية العربية السورية، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية). وبلغت كثافة اللاجئين 460 لاجئاً لكل 000 100 شخص في جميع أنحاء العالم، أي أكثر من ضعف الرقم المسجل في عام 2015 وثلاثة أضعاف النسبة المسجلة في عام 2005.

الغاية 10-ج

98 - في الربع الثاني من عام 2024، ارتفعت تكلفة إرسال 200 دولار على مستوى العالم. وشملت العوامل المساهمة في زيادة تكاليف التحويلات المالية الاقتصادات الرئيسية المصدرة للتحويلات المالية التي أظهرت زيادات أعلى من المتوسط وارتفاع هوامش أسعار صرف العملات الأجنبية في بعض الممرات.

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

99 - لا يزال التوسع الحضري يتسارع، حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في المدن، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ما يقرب من 70 في المائة بحلول عام 2050. إلا أن المدن تواجه تحديات متزايدة، بما في ذلك تزايد الفقر في المناطق الحضرية، وتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية وسائل النقل العام، والتهديدات التي تتعرض لها البنية التحتية من الكوارث. وللنهوض بالهدف 11، تحتاج المدن إلى استراتيجيات متكاملة تركز على الإسكان الميسور التكلفة والشامل، والتخطيط الحضري التشاركي، والحفاظ على التراث، والحوكمة المحلية الأقوى، وتدعمها كلها بيانات قوية مصنفة. وتشمل المبادرات الرامية إلى تسريع وتيرة التقدم في تحقيق الهدف 11 مبادرة "تحالف cal2030"، الذي يقود العمل المتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد المحلي من خلال الجمع بين كيانات الأمم المتحدة والحكومات المحلية والشركاء الآخرين.

الغاية 11-1

100 - تعد القدرة على تحمل تكاليف السكن قضية ملحة تؤثر على عدد يتراوح بين 1,6 بليون شخص إلى 3 بلايين شخص على مستوى العالم، وتتضمن تحديات يشمل نطاقها التشرد والاكتظاظ ونقص الخدمات الأساسية. وتكشف بيانات حديثة مستقاة من 124 بلدًا أن متوسط عبء تكلفة السكن في العالم يبلغ 31 في المائة، و تبلغ هذه النسبة 43,5 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في حين تبلغ 21,4 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

الغاية 11-4

101 - في الفترة من عام 2019 إلى عام 2023، ارتفع التمويل العام لحماية التراث العالمي بشكل طفيف ولكن ظل غير كاف عند مستوى 21,22 دولارًا للفرد (على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 2017)، مع وجود تفاوتات صارخة بين البلدان النامية (3,86 دولارات للفرد) والبلدان المتقدمة النمو (83,30 دولارا للفرد).

الغاية 11-5

102 - في المتوسط، دُمرت أو تضررت سنوياً 199 92 من وحدات ومرافق البنية التحتية الحيوية بسبب الكوارث في الفترة من عام 2015 إلى عام 2023. علاوة على ذلك، تسببت الكوارث في تعطيل أكثر من 1,6 مليون خدمة أساسية، بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية، كل عام.

الغاية 11-أ

103 - في عام 2023، عُنيت السياسات الحضرية الوطنية لـــ 68 بلداً بمعالجة قضايا التنمية الرئيسية على النحو التالي: الاستجابة للديناميات السكانية (59 بلداً، مقارنة بـــ 54 بلداً في عام 2021)؛ وضمان التنمية الإقليمية المتوازنة (55 بلداً، دون تغيير منذ عام 2021)؛ وزيادة الحيز المالي المحلي (33 بلداً، مقارنة بـ 26 بلداً في عام 2021). ولا يزال التقدم المحرز في اللامركزية المالية محدوداً.

الغاية 11-ب

104 - في عام 2024، تحسنت حوكمة الحد من مخاطر الكوارث على المستوى المحلي، حيث أبلغت 110 بلدان عن استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث ولدى حوالي 73 في المائة من الحكومات المحلية مثل هذه الاستراتيجيات.

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

105 - تتقدم جهود الاستدامة على الصعيد العالمي، مع تزايد عدد السياسات التي تدعم الاستهلاك والإنتاج المستدامين. ولا يزال الامتثال للاتفاقات البيئية قويًا. إلا أن التحديات لا تزال قائمة، بما في ذلك انخفاض الإدارة المستدامة للنفايات الإلكترونية وارتفاع الدعم المقدم للوقود الأحفوري. وتوسعت تقارير الاستدامة للشركات بشكل كبير، حيث تقوم معظم الشركات الكبرى الآن بالإفصاح عن الأداء البيئي من خلال آليات موحدة. وتسلط هذه الاتجاهات الضوء على التقدم المحرز مع التأكيد على الحاجة إلى مواصلة التركيز على إدارة النفايات والحفاظ على الطاقة وخفض الانبعاثات. وتعمل الأمم المتحدة على النهوض بالهدف 12 من خلال مبادرات مثل إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، الذي يساعد البلدان على تنفيذ سياسات الاستهلاك المستدام وتحسين إدارة النفايات.

الغاية 12-1

106 - حتى عام 2025، كان قد تم تسجيل 530 أداة من أدوات السياسات المتعلقة بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، بمشاركة 71 بلدًا، بزيادة قدرها 6 في المائة عن دورة الإبلاغ السابقة.

الغايتان 8-4 و 12-2

107 - في الفترة من عام 2015 إلى عام 2022، ارتفع على مستوى العالم الاستهلاك المحلي للمواد بنسبة 23,3 في المائة، مع ارتفاع نصيب الفرد من الاستهلاك المحلي للمواد إلى 14,2 طنا. وتصدرت المعادن اللافلزية الزيادة، حيث ارتفعت بنسبة 39 في المائة، في حين نمت الكتلة الحيوية وركاز المعادن والوقود الأحفوري بنسب 11,8 في المائة و 7,4 في المائة و 6,2 في المائة على التوالي. شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعلى ارتفاع، بنسبة 132 في المائة. ونمت البصمة المادية بنسبة 21,3 في المائة، مع استمرار التفاوتات بين المناطق.

الغاية 12-3

108 - كان هناك 1,05 بليون طن من الأغذية المهدرة في عام 2022، وتعزى نسبة 60 في المائة من هذا الهدر إلى الأسر المعيشية، وهو ما يعادل أكثر من بليون وجبة يُتخلص منها يومياً. وهناك جهود عالمية

متزايدة للحد من هدر الغذاء، حيث قامت بلدان مثل اليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بخفض الهدر بنسبتَي 31 في المائة و 18 في المائة على التوالي، مما يدل على أن العمل على نطاق واسع أمر ممكن.

الغاية 12-5

109 - في عام 2022، وصل نصيب الفرد من النفايات الإلكترونية في العالم إلى مستوى قياسي بلغ 7,8 كيلوغرامات، وتقتصر نسبة النفايات المدارة بشكل صحيح على 22,3 في المائة، وهو ما يمثل انخفاضا مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2010. ويتواصل نقل كميات كبيرة من هذه النفايات عبر الحدود دون رقابة.

الغاية 12-6

110 - أصبح إعداد تقارير الاستدامة معيارًا للشركات الكبيرة، حيث تقدَّم حاليا تقارير عن الاستدامة من قبل 96 في المائة من أكبر 250 شركة في العالم من حيث الإيرادات و 79 في المائة من أكبر 100 شركة في كل بلد من البلدان المشمولة باستقصاءات، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 64 في المائة المسجلة في عام 2015. ونتيجة للطابع الإلزامي للإبلاغ والمعايير الدولية، ارتفع عدد تقارير الاستدامة أربعة أضعاف تقريبًا من عام 2016 إلى عام 2023، بقيادة الشركات في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

الغاية 12-ج

111 - في عام 2023، انخفضت الإعانات المتعلقة بالوقود الأحفوري بنسبة 34,47 في المائة لتصل إلى 1,10 تريليون دولار، وهو ما يمثل انخفاضًا مقارنة بالمستوى غير المسبوق البالغ 1,68 تريليون دولار المسجل في عام 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض أسعار الطاقة وانتهاء تدابير الدعم المتخذة في سياق جائحة كوفيد-19. إلا أن هذه الإعانات تظل أعلى بثلاث مرات تقريبًا مما كانت عليه قبل جائحة كوفيد-19، مما يدل على عدم استدامة الرجوع عن الاتجاهات الأخيرة.

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره

112 - وصل تغيّر المناخ الناجم عن فعل الإنسان إلى مستويات جديدة مثيرة للقلق في عام 2024، وهناك آثار لا رجعة فيها بالفعل لقرون آتية. وحطمت درجات الحرارة العالمية الأرقام القياسية وتجاوزت مؤقتًا عتبة 1,5 درجة مئوية، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وأدت الظواهر الجوية القصوى - بما في ذلك الأعاصير المدارية والفيضانات والجفاف - إلى أكبر عدد من حالات النزوح الجديدة منذ 16 عامًا، مما أدى إلى تفاقم الأزمات الغذائية وتسبب في خسائر اقتصادية فادحة وعدم الاستقرار الاجتماعي. إلا أن خفض الاحترار العالمي على المدى الطويل إلى 1,5 درجة مئوية لا يزال ممكناً، باتخاذ إجراءات جريئة. وكل كسر من الدرجة مهم في الحد من المخاطر وخفض التكاليف ومنع وقوع أضرار كارثية لا رجعة فيها بالنسبة للناس وللكوكب. وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حددت الدول هدفًا كميًا جماعيًا جديدًا يتعلق بالتمويل المناخي وأكملت التوجيهات لتفعيل المادة 6 من اتفاق باريس بشأن أسواق الكربون بشكل كامل، إلى جانب التعهد بالتزامات إضافية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها وتفعيل صندوق مواجهة الخسائر والأضرار.

الغاية 13-1

113 - انخفضت حالات الوفاة والأشخاص المفقودين بسبب الكوارث من 1,61 حالة لكل 000 100 نسمة في الفترة 2005-2014 إلى 0,79 حالة في الفترة 2014-2023. إلا أن الكوارث أودت بحياة 647 41 شخصاً سنويًا خلال العقد الماضي. وارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الكوارث بأكثر من الثلثين، من 158 1 شخصا لكل 000 100 نسمة في الفترة 2005-2014 إلى 028 2 شخصا في الفترة 2014-2023، وبلغ متوسط عدد المتضررين 124 مليون شخص كل عام على مدى العقد الماضي.

114 - وبحلول عام 2024، كان 131 بلداً قد أفاد باعتماد وتنفيذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث، مقارنة بـ 57 بلداً في عام 2015.

الغاية 13-2

115 - يرجح أن يكون عام 2024 هو العام الأول الذي تتجاوز فيه درجات الحرارة العالمية عتبة 1,5 درجة مئوية، لتبلغ 1,55 درجة مئوية فوق مستوى ما قبل الحقبة الصناعية - ليكون بذلك أشد الأعوام حرا منذ 175 عامًا. ويعزى ذلك إلى ارتفاع انبعاثات غازات الدفيئة وظاهرة النينيو وعوامل أخرى. وفي عام 2023، ظلت مستويات تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي في أعلى مستوياتها منذ أكثر من مليوني عام، وكانت أعلى بنسبة 151 في المائة مقارنة بمستويات ما قبل الحقبة الصناعية.

الغاية 13-أ

116 - ووفقًا للجنة الدائمة المعنية بالتمويل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بلغت تدفقات التمويل العالمي للمناخ متوسطا سنويا قدره 1,3 تريليون دولار في فترة السنتين 2021-2022، بزيادة قدرها 63 في المائة عن عام 2019 إلى عام 2020، ويعزى ذلك إلى زيادة الاستثمار في قطاعات التخفيف الرئيسية. وشهد النقل المستدام أكبر ارتفاع (96 في المائة)، يليه الطاقة النظيفة (53 في المائة) ثم المباني والبنى التحتية (41 في المائة). وارتفع أيضاً تمويل إجراءات التكيف بنسبة 28 في المائة ليصل إلى 63 بليون دولار سنوياً، وذلك أساساً من خلال التزامات مؤسسات التمويل الإنمائي.

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

117 - يدعم اقتصاد المحيطات ملايين الأشخاص على مستوى العالم ولكنه يواجه تهديدات متزايدة بسبب الصيد الجائر والتلوث وتغير المناخ. وعلى الرغم من جهود الحفظ المبذولة على مدى عقد من الزمن، لا يزال ارتفاع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون يؤدي إلى تحمض المحيطات والإضرار بالنظم الإيكولوجية البحرية. ولم يؤد تعزيز الإنفاذ بشكل كافٍ إلى كبح الصيد الجائر والممارسات غير القانونية التي تستنفد الأرصدة السمكية. وقد حظيت مصايد الأسماك الصغيرة الحجم بالدعم ولكنها تحتاج إلى المزيد من الحماية. وتتطلب حماية المحيطات من أجل الأجيال المقبلة التوسع بشكل عاجل في الاستثمار في ممارسات الصيد المستدامة والحفظ الشامل للحياة البحرية وتعزيز التعاون الدولي. وأدى مؤتمرا الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة إلى حفز العمل العالمي لحماية المحيطات، بما يتماشى مع الهدف 14.

الغاية 14-2

118 - في عام 2024، شارك 126 بلدًا وإقليمًا في مبادرات تخطيط الحيز البحري، وهي أداة لتنفيذ النُهج القائمة على النظم الإيكولوجية لإدارة المناطق البحرية - بزيادة 20 في المائة عن عام 2023. إلا أن عدد البلدان التي لديها خطط معتمدة رسميا للحيز البحري يقتصر على 45 بلدا.

الغاية 14-3

119 - ويزداد تحمض المحيطات سوءًا مع ارتفاع المتوسط العالمي لدرجة الحموضة السطحية، الذي يُعزى إلى تزايد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ويؤدي استمرار تحمض المحيطات إلى تهديد الحياة البحرية واستقرار المناخ. ويؤكد التوسع في إنشاء محطات الرصد (من 178 محطة في عام 2021 إلى 765 محطة في عام 2025) على الحاجة إلى توسيع نطاق التتبع بوتيرة عالية وعلى الأجل الطويل بغية وضع استراتيجيات فعالة للتخفيف والتكيف.

الغاية 14-4

120 - في عام 2021، تعرضت 37,7 في المائة من الأرصدة السمكية العالمية بحسب التقديرات للصيد الجائر، وهو ما يمثل زيادة مقارنةً بنسبة 35,4 في المائة المسجلة في عام 2019. ومع أن وتيرة الانخفاض كانت قد أظهرت في السابق علامات على التباطؤ، فإن آخر البيانات تؤكد استمرار التدهور.

الغاية 14-6

121 - ولا يزال الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم يشكل خطرا على استدامة مصايد الأسماك العالمية. وحتى كانون الثاني/يناير 2025، انضم 78 طرفًا (65 في المائة من الدول الساحلية) إلى الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، وهو أول صك دولي ملزم وُضع لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم. أما على الصعيد العالمي، فقد ظل متوسط درجة التنفيذ في البلدان ثابتًا، حيث كانت الدرجة المحرزة 4 من 5 مقارنة بدرجة 3 من 5 المسجلة في عام 2018.

الغاية 14-ب

122 - في عام 2024، احتفلت مبادرة الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصائد الأسماك صغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها، مع تزايد اعتمادها في جميع أنحاء العالم. إلا أن متوسط الدرجة العالمية، الذي يتتبع تنفيذ الصكوك التي تعترف بحقوق الوصول إلى مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتحميها، انخفض من 5 (تنفيذ مرتفع جدًا) في عام 2022 إلى 4 (تنفيذ مرتفع) في عام 2024، وذلك بحسب تقارير وردت من 112 بلدًا. إلا أن الاتجاه العام منذ عام 2018 كان إيجابيًا، وزاد عدد البلدان التي تقدم تقاريرها منذ عام 2020.

الهدف 15 – حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

123 – الغطاء الحرجي العالمي آخذ في التقلص، وتوقف الحفاظ على مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وتتسارع وتيرة انقراض الأنواع. وتتعرض النظم الإيكولوجية وآفاق التنمية لتهديد أكبر من جراء التصحر وتدهور الأراضي والتربة والجفاف وإزالة الغابات. في حين أن المزيد من البلدان تعتمد أطرًا قانونية للتنوع البيولوجي وحماية البيئة، لا يزال التقدم العام في تحقيق الهدف 15 بطيئًا، مع وجود ثغرات كبيرة في حماية الأراضي السليمة والنظم الإيكولوجية الحيوية للبشرية. وقد ساعد مؤتمرا الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا وفي اتفاقية التنوع البيولوجي على تعبئة الموارد والنهوض بالأهداف العالمية لدعم الحفظ والاستعادة والإدارة المستدامة للغابات والحلول القائمة على الطبيعة التي تعزز القدرة على الصمود وسبل العيش والإدماج. وقد جدد إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، الذي اعتُمد في عام 2022، الزخم من أجل التنفيذ.

الغايتان 15-1 و 15-2

124 – تستمر مساحة الغابات العالمية في الانخفاض، وإن كان بمعدل أبطأ من العقود السابقة. فقد انخفضت نسبة الغطاء الحرجي إلى إجمالي مساحة اليابسة من 31,9 في المائة في عام 2000 إلى 31,2 في المائة في عام 2020. إلا أن الإدارة المستدامة للغابات آخذة في التحسن، مع زيادة نسبة الغابات الخاضعة لخطط الإدارة والكائنة داخل المناطق المحمية.

الغايات 14-5 و 15-1 و 15-4

125 – على الصعيد العالمي، زاد متوسط حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية من حوالي 25 في المائة في عام 2000 إلى حوالي 44 في المائة في عام 2024 في الوحدات الأحيائية البحرية والبرية وفي المياه العذبة والمناطق الجبلية. إلا أن التقدم المحرز شهد ركودًا كبيرًا منذ عام 2015.

الغاية 15-5

126 – تُظهر التغيرات في المستويات المجملة لمخاطر انقراض الأنواع، التي تم قياسها باستخدام مؤشر القائمة الحمراء للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، تدهورًا بنسبة تزيد عن 12 في المائة من عام 1993 إلى عام 2024 (و 4 في المائة منذ عام 2015). وتبلغ حدة التدهور أعلى المستويات في منطقتي وسط وجنوب آسيا وشرق وجنوب شرق آسيا.

الغاية 15-6

127 – حتى عام 2024، أبلغ 76 بلداً (مقابل 5 بلدان في عام 2015) و 97 بلداً (مقابل 12 بلداً في عام 2015) عن التشريعية أو الإدارية أو السياساتية بموجب بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على التوالي.

الغاية 15-9

128 - ازداد تطبيق البلدان للمعيار الإحصائي الدولي لقياس البيئة والنظم الإيكولوجية وارتباطها بالاقتصاد بنسبة 36 في المائة من عام 2017 إلى عام 2024. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في السنوات الأخيرة، فمن المتوقع أن يتزايد اعتماد هذا المعيار، حيث يدعم المعيار المؤشرات الرئيسية في إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

129 - تؤدي النزاعات الأكثر تواتراً وشدة وطولاً في جميع أنحاء العالم إلى تحطيم حياة الناس ومجتمعاتهم ومستقبلهم. ولا يزال العنف ضد النساء والأطفال والفئات المهمشة منتشرًا على نطاق واسع. وزادت الإصابات بين الأطفال والنساء في النزاعات المسلحة بأربعة أضعاف في فترة السنتين 2023-2024 مقارنة بفترة السنتين السابقة. وعلى الرغم من إحراز تقدم في اعتماد مؤسسات حقوق الإنسان، فإن العديد من النظم السياسية لا تمثل شعوبها تمثيلاً كاملاً، مما يؤدي إلى تراجع الثقة. ويسلط ارتفاع معدلات الاحتجاز السابق للمحاكمة ومحدودية إمكانية اللجوء إلى العدالة الضوء على الحاجة إلى الحوكمة الشاملة وسيادة القانون. ويتطلب تحقيق السلام الدائم التزاماً عالمياً عاجلاً بالحوكمة الرشيدة وحقوق الإنسان والمساواة في الوصول إلى العدالة والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، مع التركيز على الدبلوماسية والحوار. وفي إطار البرنامج العالمي لتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة والأمن من أجل السلام والتنمية المستدامين، وهو برنامج وضعه البرنامج الإنمائي، يقدَّم الدعم للمبادرات المتكاملة لتعزيز المؤسسات الوطنية والنهوض بالمساءلة وضمان الامتثال للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. ويعزز البرنامج آليات العدالة والأمن من خلال تقديم الخدمات والمشورة القانونية، وبناء قدرات المدعين العامين والشرطة ومقدمي المعونة القضائية، وتسهيل إمكانية لجوء النازحين داخلياً والناجين من العنف الجنساني إلى العدالة. وبالإضافة إلى ذلك، يساعد البرنامج الحكومات في وضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ويعزز نُهج العمل الشرطي المتمحورة حول الإنسان.

الغاية 16-1

130 - انخفض المعدل العالمي لجرائم القتل من 5,9 ضحايا لكل 000 100 نسمة في عام 2015 إلى 5,2 ضحايا في عام 2023. وإذا استمر هذا الانخفاض، فسينخفض معدل جرائم القتل على مستوى العالم بنسبة 25 في المائة من عام 2015 إلى عام 2030، ولكنه يبقى أقل من نسبة الخفض المستهدفة وهي 50 في المائة.

131 - وفي عام 2024، ارتفعت الوفيات المرتبطة بالنزاعات بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2023 حيث وصلت إلى 384 48 حالة وفاة على الأقل - وهي السنة الثالثة على التوالي من الزيادات الحادة. ومع أن معظم الضحايا هم من المدنيين، فإن الأعمال العدائية المكثفة غالبًا ما تحجب وضعهم. وبالمقارنة مع فترة السنتين 2021-2022، زاد في فترة السنتين 2023-2024 عددُ الأطفال الذين قتلوا بنسبة تقارب

337 في المائة وعددُ النساء اللاتي قتلن بنسبة تقارب 258 في المائة، ووقعت 8 من كل 10 حالات وفاة بين الأطفال و 7 من كل 10 حالات وفاة بين النساء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

الغاية 16-2

132 - على الصعيد العالمي، يتعرض 1,6 بليون طفل - أي ثلثي أطفال العالم - بانتظام للعقاب العنيف من قبل مقدمي الرعاية في المنزل. وتتجاوز المستويات 50 في المائة في معظم البلدان الـ 84 (معظمها من البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل) التي توافرت عنها بيانات من عام 2016 إلى عام 2024.

133 - وعلى الصعيد العالمي، كان 38 في المائة من جميع ضحايا الاتجار بالبشر الذين تم اكتشافهم في عام 2022 من الأطفال، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 13 في المائة المسجلة في عام 2004. وتختلف أنماط الاستغلال باختلاف نوع الجنس، حيث تقع 60 في المائة من الفتيات المتجر بهن ضحايا للاستغلال الجنسي، بينما يرغم 45 في المائة من الفتيان المتجر بهم على العمل القسري، ويتم استغلال 47 في المائة لأغراض أخرى، مثل الإجرام القسري والتسول.

134 - وينتشر العنف الجنسي ضد الأطفال على نطاق واسع. وعلى الصعيد العالمي، تشير التقديرات إلى أن أكثر من 370 مليون فتاة وامرأة (1 من كل 8) وما بين 240 مليون و 310 ملايين فتى ورجل (1 من كل 11) تعرضوا للعنف الجنسي التلامسي (أي الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي) في مرحلة الطفولة. ويكون مستوى الخطورة أعلى في البيئات الهشة، حيث تصاب أكثر بقليل من فتاة واحدة من كل 4 فتيات.

الغاية 16-3

135 - تُظهر البيانات الواردة من 92 بلدًا (2010-2024) أن النسب الوسيطة لضحايا الاعتداء الجسدي والسلب في الأشهر الـ 12 السابقة التي أبلغت السلطات المختصة عن وقوعها كانت 36 في المائة و 45 في المائة على التوالي. وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، بلغ المعدل الوسيط للإبلاغ 15 في المائة.

136 - وفي عام 2023، كان هناك 11,7 مليون شخص رهن الاحتجاز، أي بمعدل 145 شخص لكل 000 100 نسمة. وكان ثلثهم (3,7 مليون) محتجزين رهن الحبس الاحتياطي، وهي نسبة ظلت ثابتة من عام 2015 إلى عام 2023.

الغاية 16-4

137 - تشكل عملية التتبع أمرا حيويا في التحقيق في الأسلحة النارية غير المشروعة، إلا أن التنفيذ العالمي لا يزال يشكل تحدياً. وفي الفترة من عام 2016 إلى عام 2023، قامت الدول الأعضاء التي تتوافر عنها بيانات بتتبع ما يقرب من 42 في المائة في المتوسط من الأسلحة المضبوطة التي يمكن تعقبها. كما أن تدمير الأسلحة يحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة؛ وفي فترة السنتين 2022-2023، تم تدمير 712 717 قطعة سلاح.

الغاية 16-6

138 - تعمل البلدان على تحسين موثوقية الميزانية في مرحلة ما بعد الجائحة، حيث بلغت انحرافات الإنفاق ذروتها عند 12,6 في المائة في عام 2020 وتحسنت إلى 9,6 في المائة في عام 2023.

139 - وعلى الصعيد العالمي، تشير أحدث بيانات الاستقصاءات (2015-2024) إلى أن غالبية الناس راضون عن الخدمات العامة. وحصلت الخدمات الإدارية على أعلى معدلات الرضا (67 في المائة)، يليها التعليم (58-79 في المائة) فالرعاية الصحية (57 في المائة).

الغاية 16-7

140 - في عام 2024، تغير أكثر من 000 12 مقعد برلماني في 59 بلداً، مما أثر على ما يقرب من نصف سكان العالم، لكنه لم يحدث تغييرًا يذكر في التمثيل. وزاد عدد مقاعد النساء في البرلمانات بمقدار 0,3 نقطة فقط، وتحققت مكاسب متواضعة في رئاسة اللجان بلغت 1,6 نقطة منذ عام 2020. لا يزال تمثيل المرأة ناقصاً في مجالي الخدمة العامة والقضاء، كما انخفضت بشكل طفيف حصتها في رئاسة البرلمانات. ويُظهر أعضاء البرلمان الأصغر سنًا نسبًا أكثر توازنًا بين الجنسين، مما يشير إلى تحولات مستقبلية محتملة. ويشكل أعضاء البرلمان الذين تبلغ أعمارهم 45 عامًا أو أقل الآن 32,6 في المائة من أعضاء البرلمانات، ولكن هذا لم يُترجم بعد إلى زيادة في الأدوار القيادية.

141 - وتُظهر البيانات الواردة من 83 بلداً أن أقل من 45 في المائة من الناس يعتقدون أن نظمهم السياسية تستجيب لهم وأن أصواتهم تؤثر على القرارات، وتقل هذه الثقة في المناطق الأكثر ثراءً. ومقارنة بالرجال، تقل احتمالات أن تعتقد النساء أن لهن رأي في القرارات الحكومية.

الغاية 16-9

142 - على الصعيد العالمي، بلغت معدلات تسجيل مواليد الأطفال دون سن الخامسة ما يقرب من 8 من كل 10 أطفال (أكثر من 500 مليون طفل)؛ إلا أن هناك 150 مليون طفل لا يزالون غير مسجلين، مع تباطؤ التقدم العالمي خلال العقد الماضي. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم تزد نسبة المواليد المسجلة للأطفال دون الخامسة عن 51 في المائة.

الغاية 16-10

143 - في عام 2024، ظل عدد عمليات قتل المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين مرتفعاً بشكل يثير الجزع، حيث أبلغ عن 502 حالة على الأقل في 44 بلداً - بانخفاض طفيف عن 580 حالة في 54 بلداً في عام 2023. وظلت مناطق النزاع هي المناطق التي يُقتل فيها أكبر عدد من الصحفيين، حيث شهدت 53 حالة قتل، أو 65 في المائة، وهي أعلى نسبة منذ أكثر من عقد من الزمن.

144 - وبحلول أواخر عام 2024، كانت 139 بلداً قد اعتمدت أطرًا دستورية أو قانونية أو سياسية لوصول الجمهور إلى المعلومات، مقارنة بـ 105 بلدان في عام 2015.

الغاية 16-أ

145 - منذ عام 2015، ارتفع عدد البلدان التي لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل بالكامل لمعايير الأمم المتحدة بنسبة 27 في المائة (من 70 إلى 89 بلداً)، وهو ما يغطي 55 في المائة من سكان العالم.

الغاية 16-ب

146 - تُظهر بيانات جديدة وردت من 119 بلداً تزايد التمييز العالمي. وفي الدول التي أجريت فيها استقصاءات متكررة منذ عام 2015، ارتفع متوسط معدل التمييز على أي أساس من 14,8 إلى 17,1 في المائة. وينتشر التمييز على نطاق واسع إزاء الأشخاص ذوي الإعاقة (28 في المائة) وفي أقل البلدان نمواً (24 في المائة). ويواجه سكان الحضر والنساء والفقراء والأقل تعليماً معدلات أعلى من التمييز مقارنةً بنظرائهم.

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة

147 - أظهر التقدم العالمي المحرز في تحقيق الهدف 17 تقدماً وتحديات مستمرة على مدى العقد الماضي. وفي حين ازدادت التدفقات المالية إلى البلدان النامية، مدفوعة بالتمويل الرسمي والخاص على حد سواء، فإن الارتفاع القياسي في تكاليف خدمة الديون في عام 2023 يرهق الاقتصادات المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. ويزيد من شدة هذا الوضع وجود فجوة استثمارية سنوية قدرها 4 تريليونات دولار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. وقد زادت إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مطرد، على الرغم من أن الفجوات الرقمية لا تزال صارخة، لا سيما في المناطق المنخفضة الدخل. ومع أن نظم البيانات والقدرات الإحصائية الوطنية تحسنت، فإن العديد من البلدان لا تزال تجد صعوبة كبيرة في تأمين التمويل اللازم لتتبع الأهداف وتنفيذها بالكامل، مما يبطئ التقدم في المجالات الرئيسية. ويعد تعزيز الدعم وتجديد التعاون العالمي أمرين حاسمين لسد هذه الفجوات وتسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال مبادرات مثل خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، والصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة، وآلية تيسير التكنولوجيا، وإطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تساعد الأمم المتحدة في بناء شراكات لسد فجوات التمويل، وتوسيع نطاق الوصول إلى العلوم والابتكار والبيانات، ودعم البلدان النامية - إلى جانب المؤسسات المالية الدولية - في تحرير رأس المال والاستثمار من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتسريع وتيرة التقدم الشامل للجميع في خطة عام 2030.

التمويل

الغاية 17-1

148 - أظهرت البيانات المتعلقة بعام 2023 الواردة من حوالي 130 بلداً أن الإيرادات الحكومية على مستوى العالم مثلت حوالي 33 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبلغ متوسط العبء الضريبي الإجمالي أو الإيرادات الإجمالية في شكل ضرائب 25 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بين الاقتصادات المتقدمة و 18 في المائة من إجمالي الناتج المحلي بين اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية - وكلاهما مماثل لمستويات عام 2015.

149 - وفي عام 2023، استقر الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب على المستوى الإقليمي وتقارب على المستوى العالمي. وفي الفترة من عام 2015 إلى عام 2019، ارتفعت الإيرادات الضريبية من 65 إلى 66 في المائة في الاقتصادات المتقدمة ومن 60 إلى 61 في المائة في الاقتصادات الناشئة. وبعد انخفاضها

إلى 52 في المائة في كلتيهما في عام 2020 بسبب الجائحة، تعافت لتصل إلى 62 في المائة و 61 في المائة على التوالي، وإن ظلت أقل من مستويات ما قبل الجائحة.

الغاية 17-2

150 - في عام 2024، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بنسبة 7,1 في المائة بالقيمة الحقيقية - وهو أول انخفاض منذ خمس سنوات - حيث بلغت 212,1 بليون دولار (0,33 في المائة من إجمالي الدخل القومي مجتمعة). ويعزى هذا الانخفاض إلى انخفاض المساهمات المقدمة للمنظمات الدولية، وانخفاض المساعدات لأوكرانيا والدعم الإنساني، وانخفاض الإنفاق على استضافة اللاجئين. وعلى الرغم من ذلك، ظل إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية أعلى بنسبة 23 في المائة مما كان عليه في عام 2019.

الغاية 17-3

151 - في عام 2023، بلغت الموارد المالية للبلدان النامية من مصادر متعددة أبلغ عنها 106 من مقدمي الخدمات الثنائيين والمتعددي الأطراف 303 بلايين دولار من الموارد الرسمية و 58,7 بليون دولار تم حشدها من التمويل الخاص. ولوحظت زيادة في جميع أشكال التمويل منذ عام 2019 (والتي بلغت 205,9 بلايين دولار من المصادر الرسمية و 46,7 بليون دولار من التمويل الخاص)، وكانت أكبر زيادة (77 في المائة) في القروض الميسرة.

152 - وبلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بحسب التقديرات نحو 1,4 تريليون دولار في عام 2024، بزيادة 11 في المائة عن عام 2023، ولكن بانخفاض بنسبة 8 في المائة عند استبعاد التدفقات المالية عبر اقتصادات القنوات الأوروبية. وانخفض عدد الاستثمارات المتعلقة بالأهداف بنسبة 11 في المائة في عام 2024. وفي حين تحققت مكاسب في قطاعات الطاقة المتجددة والصحة والتعليم، فإن هناك ثلاثة قطاعات - البنية التحتية ونظم الأغذية الزراعية والمياه والصرف الصحي - باتت تتلقى الآن تمويلاً دولياً أقل مما كانت تتلقاه في عام 2015.

153 - وبلغت تدفقات التحويلات المالية العالمية 861 بليون دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 3 في المائة عن عام 2022. ونمت تدفقات التحويلات إلى البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل بوتيرة أبطأ، بنسبة 1,4 في المائة، لتصل إلى 647 بليون دولار، بعد زيادات حادة بلغ متوسطها حوالي 10 في المائة في فترة السنتين 2021-2022. إلا أنه يُعتقد أن الحجم الحقيقي للتحويلات، بما في ذلك التدفقات عبر القنوات غير الرسمية، أكبر من ذلك.

الغاية 17-4

154 - في عام 2023، بلغ إجمالي تكاليف خدمة الدين لجميع البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل مستوى قياسيًا مرتفعًا بلغ 1,4 تريليون دولار، مدفوعًا بالتراكم السريع للدين الخارجي على مدى العقد الماضي، وارتفاع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى لها منذ عقدين، وانخفاض قيمة العملة. وارتفعت مدفوعات سداد أصل الدين بنسبة 1 في المائة لتصل إلى 950,9 بليون دولار، في حين زادت مدفوعات الفائدة بنسبة

37,1 في المائة لتصل إلى 405,3 بلايين دولار – لتصل كلتاهما إلى ذروة غير مسبوقة على الإطلاق. وارتفعت نسبة إجمالي خدمة الدين إلى عائدات التصدير بمقدار 1,6 نقطة لتصل إلى 14,7 في المائة.

الغاية 17-5

155 - في عام 2024، كان لدى 51 بلداً آليات لتشجيع الاستثمار في الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي؛ وكان لدى 27 بلدا (مقارنةً بـ 23 بلدا في عام 2023) خطط تستهدف البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الغاية 17-6

156 - نمت اشتراكات النطاق العريض الثابت لكل 100 نسمة بنسبة 6,3 في المائة سنويًا في الفترة من عام 2015 إلى عام 2024، لتصل إلى 20 اشتراكًا لكل 100 نسمة في عام 2024. إلا أن التغطية لا تزال منخفضة في البلدان المنخفضة الدخل وذلك بسبب ارتفاع الأسعار ونقص البنية التحتية.

الغاية 17-8

157 - بلغت نسبة استخدام الإنترنت 68 في المائة من سكان العالم في عام 2024 (5,5 بلايين مستخدم)، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بنسبة 65 في المائة المسجلة في عام 2023 ونسبة 40 في المائة المسجلة في عام 2015، ولكن يظل هناك 2,6 بليون شخص غير متصل بالإنترنت، ولا يزال الوصول الشامل للإنترنت بعيد المنال.

الغاية 17-11

158 - في عام 2023، بلغت حصة البلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً 1,1 في المائة فقط من صادرات السلع العالمية – وهي زيادة متواضعة منذ عام 2015، ولكنها أقل بكثير من هدف مضاعفة حصتها من الصادرات العالمية بحلول عام 2020.

البيانات والمراقبة والمساءلة

الغاية 17-8-1

159 - توسعت عملية جمع بيانات أهداف التنمية المستدامة منذ تفشي الجائحة. وارتفع متوسط درجات تغطية جرد البيانات المفتوحة ارتفاعا حاد من عام 2022 إلى عام 2024 في جميع المناطق، متجاوزاً 50 درجة على مستوى العالم للمرة الأولى، مع تحقيق مكاسب في البيانات الاقتصادية والبيئية. وتعد البيانات الاجتماعية والديموغرافية متأخرة. ومع ذلك، فحتى في البلدان المتقدمة، يبلغ متوسط درجة جرد البيانات المفتوحة 60 من 100 فقط، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لزيادة الاستثمار في البنية التحتية للبيانات وإنتاجها في جميع البلدان.

160 - وارتفعت درجات الأداء الإحصائي من 58,6 في عام 2016 إلى 69,7 في عام 2023، مع تحسن ملحوظ خلال فترة جائحة كوفيد-19 بسبب زيادة الطلب على البيانات الموثوقة.

161 - وفي عام 2024، أفاد 159 بلدا وإقليما بأن لديها تشـريعات إحصـائية وطنية متوافقة مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، ويمثل ذلك زيادة مقارنة بعدد 132 بلدا المسجل في عام 2019.

162 - وفي عام 2024، أفاد 137 بلداً بتنفيذ خطة إحصـائية وطنية، 95 منها ممولة بالكامل - بشـكل رئيسـي من مصـادر حكومية (103 بلدان)، يليها تمويل من الجهات المانحة (35 بلداً) ومصـادر أخرى (10 بلدان). إلا أن بلدانا كثيرة تواجه تحديات في تأمين التمويل المسـتدام لخطط التنمية الإحصـائية، مما يحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المتطورة من البيانات.

الغاية 17-19

163 - في عام 2022، تم صرف 875 مليون دولار لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بزيادة قدرها 2 في المائة عن عام 2021، ولكن بزيادة قدرها 50 في المائة تقريبًا منذ عام 2015. ويقوم المانحون الجدد، بما في ذلك المؤسسات الخاصة والبلدان غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، بزيادة دورهم.